

التعليم أثناء حالة الطوارئ (مصر نموذجًا)

ورقة سياسات

فبراير 2025



تعتبر منظمة اليونسكو التعليم في حالات الأزمات والطوارئ أمرًا لا يقل أهمية عن توفير الخدمات الغذائية والصحية العاجلة في إطار تحقيق الاستجابة الإنسانية الشاملة للمتضررين من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات المرتبطة بحالات الطوارئ المختلفة. ومنذ عام 1950، رفعت المنظمة شعار الحق في التعليم أثناء حالات الطوارئ، بما في ذلك للاجئين والسكان النازحين والمجتمعات المضيفة لهم باعتبار أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان في جميع الظروف، وخصوصًا في حالات الطوارئ التي تزداد فيها أهمية التعليم من أجل إعادة الأمل في نفوس البشر، ونقل الخبرات والمعارف المهمة لإعادة الإعمار المادي، وبث الروح المعنوية لإعادة التأهيل النفسي للمتضررين من أزمات الطوارئ[1].

ووفقًا للعهود والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، يُعد التعليم أحد الحقوق الأساسية التي يجب أن تكون في متناول الجميع، لكنه يتعرض للتعطيل بشكل ملحوظ في حالات الطوارئ الناتجة عن الكوارث الطبيعية، أو الأزمات الصحية الناتجة عن انتشار الجوائح والأوبئة، أو الاضطرابات السياسية والاجتماعية، حيث تؤدي بعض الظروف - أو كلها - إلى تدمير البنية التحتية، وتعطيل العملية التعليمية، وارتفاع عدد الأطفال والشباب المتضررين من الآثار الناجمة عن هذه الكوارث والأزمات والاضطرابات. في هذا الإطار، شهدت مصر كغيرها من دول العالم العديد من الأحداث التي أدت إلى تعرض العملية التعليمية لبعض الاهتزازات غير التقليدية، وكان أبرزها تاريخيًا زلزال أكتوبر 1992، ثم اندلاع ثورتي 25 يناير -30 يونيو، ومن أهمها في السنوات القليلة الماضية تداعيات جائحة كوفيد 19، وتدفقات اللاجئين السودانيين في أعقاب اندلاع الأزمة السودانية في أبريل 2023، وذلك بالإضافة إلى أزمات السيول الطارئة أو النوات الجوية في بعض المحافظات.

في ضوء ما تقدم، تعرض هذه الورقة لمفهوم التعليم أثناء حالات الطوارئ Emergency cases، ولأبرز التدخلات التي قامت بها الحكومة المصرية في التعامل مع الأزمات والكوارث المفاجئة التي ألقت بتأثيراتها على تعليم النشء والشباب. كما تستعرض أبرز الخبرات الدولية والإقليمية في هذا المجال بهدف استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن من خلالها إجراء التدخلات اللازمة لدمج التعليم أثناء الطوارئ ضمن السياسات التعليمية الوطنية، ولتفعيل دور المجتمع المدني، وخاصة الاتحاد المصري للتعليم، في تعزيز هذا الجهد ودمج التعليم أثناء الطوارئ في استراتيجيات العمل المنفذة سواء من الأجهزة الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني.

أولاً: مفهوم التعليم أثناء الطوارئ

يُشير مصطلح "التعليم أثناء الطوارئ" إلى مجموعة من الفرص والتحديات التي يُمكن أن تمرّ بها العملية التعليمية في حالات الطوارئ، مع تسليط الضوء على دور السياسات الحكومية واستجابات المجتمع المدني للتعامل مع هذه الحالات. في ضوء ذلك، فمع أنه ثمة اتفاق بين الأكاديميين والخبراء على وجود مجموعة من المؤشرات الدالة على وجود حالة من حالات الطوارئ، ومن بينها عنصر المفاجئة والمباغتة الذي يمثل بعداً أساسياً في المفهوم، وأن "حالة الطوارئ" بحكم التعريف تعد بمثابة استثناء على القواعد المُستقرة أو التقاليد السائدة والمُعتمدة، غير أنه ثمة اختلافات شاسعة بينهم، أي الأكاديميين والخبراء، فيما يتعلق بالنطاق الزمني لحالة الطوارئ، وكذلك أي الأحداث والظواهر المُفاجئة التي يُمكن أن توضع تحت هذا التصنيف[2].

في هذا الإطار، حصر أحد الاتجاهات حالات الطوارئ في الكوارث الطبيعية، والأزمات المناخية والبيئية، أي مجموعة العوامل الطبيعية الخارجة عن إرادة البشر ولا تخضع لسيطرتهم مثل وجود زلزال مُدمر، أو بركان، أو فيضان، أو حرائق لاتساع درجات الحرارة، وانتشار أحد الأوبئة على نطاق واسع. ومع أن النتائج المترتبة على هذه الظواهر تختلف وتتفاوت حسب درجة شدتها، ومدى تأثيرها، وفترة استمرارها، فإنها جميعاً تخضع لوصف حالة الطوارئ طالما أن السبب الرئيسي في خلق هذه الحالة من وحي الطبيعة.

وفي المقابل، توسع اتجاه آخر في وصف حالات الطوارئ بحيث أدخل فيها البُعد الإنساني، أي تأثير البشر في العالم الذي يترتب عليه حالة من حالات الطوارئ، ذات المدى الزمني القصير أو المُتوسط أو الطويل، ومن ثم قد تشمل حالات الطوارئ اندلاع حرب مُفاجئة، أو وقوع عدد من الهجمات الإرهابية المُمتدة Protracted terrorist attacks، أو نشوب ثورة أو احتجاجات عنيفة ضد النظام السياسي الحاكم. والعامل المُشترك في كل هذه الحالات هو وجود خلل في عمل بعض مؤسسات النظام السياسي، وذيوع حالات نزوح السُكان وانتقالهم من مكان لآخر، ووجود اعتداء أو تدمير لبعض الأبنية والمؤسسات، أو إضراب بعض أو كل العناصر الفاعلة في العملية التعليمية كالطلاب والمُعلمين...إلخ، وغير ذلك من المظاهر التي يترتب عليها تعطيل كفاءة عمل أجهزة النظام السياسية ومكوناته الأساسية، وأهمها المؤسسات التعليمية[3].

ومن الجدير بالذكر، أن تقرير لجنة حقوق الطفل الصادر عام 2008، والخاص بمناقشة حق الطفل في التعليم في حالات الطوارئ قد تبني هذا المفهوم الواسع، وسار على هذا النهج منظمة اليونيسكو، ومنظمة جنيف العالمية للتعليم في الطوارئ، والتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجوم، والتحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في قطاع التعليم وكذلك، تقرير "التعليم في حالات الأزمات: الالتزام بالعمل" الذي أطلقته الدول الأعضاء والشركاء في قمة تحويل التعليم التي نظمها الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2022[4].

ويتصل ذلك بالتعريف الذي تبنته الأمم المتحدة لمفهوم وخصائص حالة الطوارئ ذاتها، والذي يدور حول اعتبارها نظام قانوني يخضع لمبدأ سيادة القانون، وهو نظام يفرض استثناءً، ولا يُعمل به عادة، ولا يكون إلا بصفة مؤقتة، وأن فرض هذا النظام لا يتم إذا كانت هناك طريقة أخرى لمواجهة هذه الظروف، ويستدعى مواجهة ظروف طارئة وغير عادية. كذلك أن يكون اللجوء إلى هذا النظام - - حالة الطوارئ بمقتضى قوانين، وألا تخرج هذه القوانين عن أحكام الدساتير مهما بلغت الظروف الطارئة من الشدة والشذوذ، وأن تكون هذه القوانين مؤقتة، وأن يكون الغرض من فرض استراتيجيات الطوارئ هو حماية المصالح الحكومية، وأن ينتهى هذا النظام الاستثنائي بقوة القانون، أى بمجرد زوال الحاجة وانتهاء مصوغاته[5].

ولذلك، فعلى الصعيد الأكاديمي، يُستخدم مصطلح "التعليم في حالات الطوارئ" للإشارة إلى التعليم في الحالات التي يفتقر فيها الطلاب لآلية الوصول لنظم التعليم الوطنية، بسبب الكوارث التي من صنع الإنسان، أو تلك التي من فعل الطبيعة، كما يستخدم بمعنى الأشكال المختلفة التي يمكن للحكومات والجهات الفاعلة أن تُساهم بها في استدامة عملية التعليم وعدم انقطاعها عن الأطفال والشباب الذين تتعرض حياتهم للخطر بسبب الكوارث الطبيعية أو الإنسانية. ومن اللافت أن اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 سعت إلى توسيع وتعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على الاعتراف بالحق في التعليم في حالات الطوارئ، وأصبحت أهمية تقديم الدعم للتعليم أثناء الطوارئ أكثر وضوحاً للسكان المحليين والجهات الدولية المانحة[6].

علاوة على ما تقدم، تختلف الادبيات أيضاً في تحديد النطاق الزماني والمكاني للمفهوم. فبينما يُسلط البعض الضوء بشكل رئيسي على التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، وكذلك التعليم الجامعي، تتوسع بعض المصادر في وصف المقصود بـ "حالات الطوارئ" بحيث يُغطي مختلف المراحل الدراسية والعُمرية. وعلى سبيل المثال، تُضيف الشبكة المُشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ إلى ما تقدم صعوبات استدامة العملية التعليمية في الأروقة غير الرسمية، والتعليم التقني والمهني ومراكز محو الأمية[7]. بحيث تتبنى نهجاً أكثر شمولاً واتساعاً في تحديد الفئات التي يشملها مفهوم التعليم في حالات الطوارئ[8].

وفي هذا السياق، تُعرف الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ (FEMA) المسؤولة عن تعزيز التخفيف من آثار الكوارث والاستعداد لها وتنسيق الاستجابة والتعافي بعد إعلان كارثة كبرى، الكوارث أو الطوارئ بأنها "حدث ينتج عنه أعداد كبيرة من الوفيات والإصابات؛ ويتسبب في أضرار جسيمة أو تدمير للمرافق التي توفر وتدعم الاحتياجات البشرية؛ وينتج طلباً هائلاً على موارد وآليات الاستجابة على مستوى الولاية والمحلية؛ ويتسبب في تأثير شديد طويل الأمد على النشاط الاقتصادي العام؛ ويؤثر بشدة على قدرات الدولة والمحلية والقطاع الخاص لبدء أنشطة الاستجابة واستدامتها". ويُصنف مُدير الطوارئ مستويات الكوارث حسب الحجم ونوع وعدد القضايا التي تحتاج إلى معالجة. ويشمل هذا التصنيف حالات الطوارئ البسيطة، وحالات الطوارئ المُعقدة والمُركبة أو والكوارث الكبرى. وتتمثل الحالات البسيطة في الحرائق السكنية، وأضرار العواصف قصيرة الوقت، أما الكوارث الكبرى فتتمثل في الإعصار، والفيضانات الكبرى، وانتشار مرض بشري أو حيواني واسع النطاق، والجفاف المُمتد، وفشل مُفاعل نووي[9].

وبصورة عامة، توجد بعض المؤشرات الدالة على المفهوم، أي مجموعة المظاهر التي توضح وجود أزمة في المؤسسات التعليمية نتيجة لحالة من حالات الطوارئ سالف الذكر، والتي تتمثل فيما يلي:

1. إغلاق المؤسسات التعليمية سواء بسبب توقف المُدرسين والطلاب جزئيًا أو كليًا عن الذهاب إلى مراكز وأبنية التعليم، أو التدمير الجزئي أو الكلي للبنية التحتية الخاصة بالعملية التعليمية. إذ قد تضطر المؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك المدارس والجامعات وأماكن التعليم الفني والمهني، إلى الإغلاق لأسباب مرتبطة بالسلامة أو قيود الموارد أو الاضطراب المجتمعي الأوسع. وقد تتضرر أو تدمر، بما في ذلك من الهجمات المستهدفة في حالات النزاع المسلح، أو إعادة استخدامها للاستخدام العسكري، أو كملجأ طارئة للسكان المتضررين من الأزمة.

2. الافتقار إلى وسائل التعلم البديلة: فعندما تتأثر مساحات التعلم المادية، قد لا تكون وسائل التعلم البديلة مثل التعلم الرقمي والتعلم عن بعد متاحة بسبب نقص البنية الأساسية أو الموارد المالية أو القدرات التكنولوجية والخبرات الفنية، أو قد لا تكون شاملة أو متاحة لجميع الطلاب والمتعلمين والمُدرِّبين خاصة في الأماكن النائية أو المهمشة.

3. التأثير الممتد على صحة الطلاب وسلامتهم وحقوقهم الأساسية. ففي حالات الأزمات والكوارث، يتعرض الطلاب والمعلمون وموظفو التعليم لمخاطر متزايدة جراء الاختطاف أو التحرش أو الإصابة أو الموت. كما أن إغلاق المدارس يزيد من تعريض الصحة البدنية والعقلية للخطر من خلال قطع الوصول إلى الخدمات الصحية والتغذوية الأساسية، بما في ذلك الوجبات المدرسية - المصدر الوحيد الموثوق به للتغذية في اليوم للعديد من الأطفال الفقراء.

1. تعدد حالات الإصابة بالتروما أو الصدمات النفسية، حيث قد يعاني المتعلمون والمعلمون وموظفو التعليم والمجتمعات المتضررة الأوسع نطاقًا من تأثيرات نفسية وصحية عقلية شديدة، مما يؤثر على جميع جوانب حياتهم، بما في ذلك التعليم.

2. توجيه أولويات الانفاق لمصادر أخرى بخلاف التعليم، حيث قد تعمل الحكومة والمؤسسات المتعددة الأطراف على خفض وإعادة تخصيص تمويل التعليم لدعم الاحتياجات الإنسانية العاجلة الأخرى. كما تعيق الأزمات قدرة الحكومات على التخطيط للمستقبل، مما له عواقب طويلة الأجل على جودة توفير التعليم.

6. تفاقم أوجه عدم المساواة الجندرية، إذ قد تتعرض الفتيات والشابات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل خاص، بما في ذلك الاستغلال الجنسي وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. كما يواجهن خطرًا متزايدًا للانقطاع عن الدراسة بشكل دائم، مما يحد بشدة من فرصهن المستقبلية في التعليم والترقي الاجتماعي. وينطبق نفس الأمر على حالة الشباب من ذوي الإعاقة حيث يتعرضون لمخاطر حماية وحواجز إضافية أمام التعليم المتاح والشامل، مثل

الافتقار إلى الوصول المادي إلى المساحات التعليمية وعدم كفاية الأجهزة المساعدة والتكنولوجيا. وبالنسبة للنازحين واللاجئين بسبب حالات الطوارئ، فإن النزوح يفرض عقبات أخرى أمام التعليم في المجتمعات المضيفة، بما في ذلك الحواجز الاجتماعية والاقتصادية واللغوية والثقافية.

7. الانتقال المُستمر للسكان من مكان لآخر وغياب الاستقرار الاجتماعي اللازم لاستدامة العملية التعليمية، وزيادة نسبة الطلاب المُتسربين من التعليم، أي الذين يذهبون للدراسة لبعض من الوقت ثم ينقطعون تمامًا عن تحصيل العلم، وارتفاع عدد المُصابين بالكوارث والأزمات على النحو الذي يقود إلى الانقطاع الجُزئي أو الكُلّي عن التعليم، وتعطيل أعمال الحق في التعليم أو حرمان الطُلب منه أو إعاقة التقدم الدراسي الطبيعي والمعتاد للنازحين، وتعدد حالات انعدام الحماية الذهنية والنفسية والثقافية والمعرفية الناجمة عن تغييب التعليم.

في سياق مُتصل، أفادت مُنظمة اليونسكو أن المفهوم لا يتعلق فقط بحالة التعليم في ظل حالات الطوارئ ومؤشراته السابق الإشارة إليها، كما أنه يتجاوز مجموعة الاستجابات التعليمية الطارئة أو الفورية التي تتخذها الجهات الفاعلة المعنية سواء في جهاز الحُكم أو المُجتمع المدني. وذهبت إلى أن التعليم في حالات الطوارئ يشير في الأصل إلى الدور الجوهرى للتعليم في حد ذاته، فحالات الطوارئ تُعطّل في الأساس الدور الذي يلعبه التعليم في الأزمات للتعافي من الصدمات وبناء الاستقرار الاقتصادي والتنمية في المستقبل، مما يوفر شعورًا بالطبيعية والاستقرار سواء طوال الأزمات وما بعدها، وكذلك فقدان القُدرة على التطور والترقي الفكري الذاتي والجماعي، أو رفع القُدرات التدريبية للأفراد والمجموعات مما يشل قدرة المجتمع في الأساس على تجاوز أزماته الناجمة عن حالات الطوارئ.

ويسترشد عمل اليونسكو في مجال التعليم في حالات الطوارئ بقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. ويشمل ذلك المواثيق والقرارات الرئيسية مثل الميثاق العالمي للاجئين، وإعلان المدارس الآمنة، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2601، والأطر المعيارية، أى الأخلاقية، الخاصة بالسلامة المدرسية الشاملة. **وتنقسم الاستجابات**

الخاصة بمواجهة حالات الكوارث إلى مرحلتين رئيسيتين:

أولهما الإجراءات الفورية، وتتضمن توفير فرص تعليمية رسمية وغير رسمية وشاملة وذات جودة عالية للجميع، بما في ذلك للاجئين والنازحين، وتعزيز التعلم عن بعد والتعلم الرقمي من خلال بناء القدرات وتوفير المعدات، ومعالجة الصدمات الناجمة عن حالات الطوارئ من خلال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. ويمتد هذا الدعم إلى المتعلمين والمعلمين ومقدمي الرعاية والمجتمعات، حسب الحاجة. كما تساعد اليونسكو البلدان على معالجة الافتقار إلى البيانات الدقيقة والموثوقة وفي الوقت المناسب، وهو أمر بالغ الأهمية في دفع العمل التعليمي الفعّال، بما في ذلك في حالات الطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، تراقب اليونسكو الأضرار التي تلحق بالبنية الأساسية للتعليم أثناء الأزمات وتدعم جهود إعادة البناء.

وثانيهما، الإجراءات متوسطة وطويلة الأجل والتي تركز على التعافي وبناء مرونة أنظمة التعليم من خلال التخطيط الحساس للأزمات وتطوير المناهج الدراسية، بهدف توفير تعليم آمن وشامل وعادل للجميع. تعمل اليونسكو أيضًا على منع انهيار أنظمة التعليم في الأزمات المطولة، بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين في التعليم لتوفير التمويل والدعم المشتركين.

ثانيًا: سياسات الحكومة المصرية في مواجهة الطوارئ

في هذا السياق، يعرض هذا الجزء للوضع العام للعملية التعليمية، وأبرز الاستجابات الحكومية لحالات الطوارئ التي شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة 2020-2024 وتقييمها، ودور المجتمع المدني إزائها.

1. الوضع العام للعملية التعليمية:

تولي الدولة اهتمامًا بالغًا بالتعليم سواء على صعيد الدستور أو القانون أو الإستراتيجيات. فقد تضمن الدستور سبعة مواد مباشرة خاصة بالتعليم، هي المواد من 19-25. كفلت المادة رقم 19 حق التعليم لكل مواطن، وجعلت التعليم المجاني إلزاميًا لكل الأطفال المصريين حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وحددت هدفه في بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار والتزام الدولة بتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وأن تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي له تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة عليه لضمان الالتزام بالسياسات التعليمية لها[10].

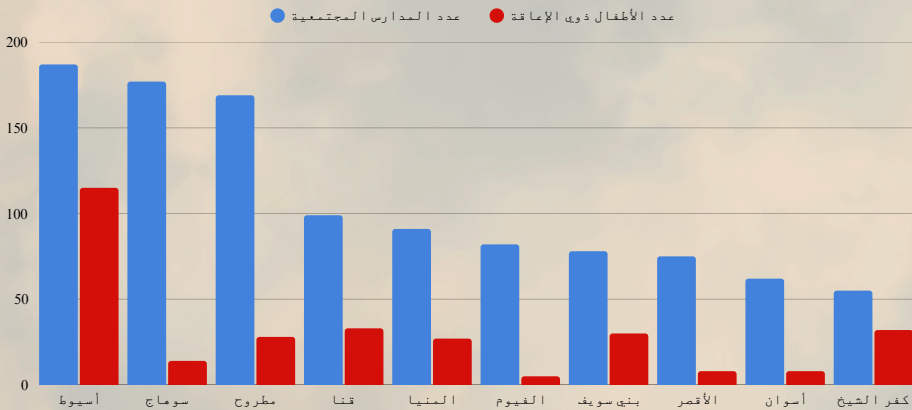
واختصت المادة رقم 20 بالتعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره والتوسع في أنواعه بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. وأكدت المادة رقم 22 على كفاءة الدولة لتنمية كفاءة المعلمين وأعضاء هيئات التدريس ومعاونهم ورعايتها لحقوقهم المادية والأدبية. واهتمت المادة رقم 24 باللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني كمواضيع أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص، وأكدت المادة رقم 25 على التزام الدولة بالقضاء على الأمية "الهجائية والرقمية" ولعب ذلك دورًا رئيسيًا في جهود التحول الرقمي في النظام التعليمي، واستمرار تعلم الكبار أثناء جائحة كورونا بعد إغلاق قرابة 70 ألف فصل محو أمية وجاء النص كالتالي " تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة"[11].

بالإضافة إلى المواد ذات الصلة بالطفل، أكدت المادة رقم 80 على حق كل طفل في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، وعلى حظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن التعليم الأساسي، وألزمت المادة رقم 81 الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام

صحيًا، وفي رؤية مصر 2030، احتل محور التعليم والتدريب ركناً أساسيًا لتحقيق هذه الرؤية والتي جاء فيها نصًا " تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030 إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفاء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزًا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والتمتكن فنيًا وتقنيًا وتكنولوجيًا، وأن يساهم أيضًا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيًا مع الكيانات الإقليمية والعالمية"[12].

في هذا الإطار، أطلقت الحكومة "الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي (2014-2030)" لإصلاح المنظومة التعليمية، و"المشروع القومي للتعليم عام 2018 "لإصلاح المناهج التعليمية وتطوير أساليب التعليم والتعلم وتطوير أساليب التقييم وقياس المهارات والامتحانات واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، وكذلك "إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي 2030"، و"الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030". وعملت الدولة على إنشاء أنماط مختلفة من التعليم تقدم خدمات تضاوي تلك المقدمة من المدارس الخاصة والدولية على غرار المدارس المصرية اليابانية، والمدارس المصرية الألمانية[13].

وصاحب ذلك خلال الفترة 2014-2024 تحقق عدد من المؤشرات الإيجابية التي شملت ارتفاع معدلات القيد الصافي والإجمالي لجميع المراحل التعليمية، وتحسن الفجوة النوعية بين الجنسين، والفجوة الجغرافية بين الريف والحضر، وانتهاء الدولة من البنية التكنولوجية وتطبيق نظام الأجهزة اللوحية في العديد من المدارس الثانوية، وانخفاض نسبة التسرب من التعليم مقارنة بسابقتها، وتنشيط مشاركة الحكومة مع المجتمع المدني لمحو أمية من هم فوق 15[iii]. هذا فضلًا عن التوسع في إنشاء مدارس التعليم المجتمعي في الأماكن النائية والمحرومة بالشراكة مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد هذه المدارس التي أنشأتها مؤسسة مصر الخير بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم عدد 1084 مدرسة في عام 2022. يوضح الشكل (1) توزيع هذه المدارس على المحافظات، وأعداد الطلاب ذوي الإعاقة بها.



من إعداد الباحث: تقرير التعليم والتعلم لجودة الحياة 2016-2022، مؤسسة مصر الخير، ص ص 29-31.

وعلى الرغم من تلك الجهود، إلا أن الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2021 رصدت عددًا من التحديات في مجال التعليم أبرزها الحاجة لتعزيز جهود التصدي للتسرب من التعليم الأساسي، وقلة أعداد المدارس لكافة المراحل التعليمية في عدد من المناطق، وضعف البنية التحتية التكنولوجية في القائم منها، والحاجة إلى تحسين جودة التعليم ما قبل الجامعي بما يتوافق مع المعايير العالمية، وكذلك تعزيز الجهود الرامية إلى تدريب المعلمين وانخفاض أعداد المعلمين بالنسبة للطلاب، ووجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل[15].

يُضاف إلى هذه المشاهدات ما وجود عدة مؤشرات دالة على انخفاض الدافعية للتعليم النظامي سواء لدى الأسر أو الطلاب أنفسهم. فلدى الأسر، يلاحظ عدم اكتراث قطاعات من المواطنين بتعليم أبنائها بالجودة المناسبة إما لأسباب تتعلق بنمط الثقافة السائدة خاصة لدى الأسر من الطبقة الدنيا والشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، أو بفعل الضغوط المتزايدة نتاج الأزمة الاقتصادية الحالية، والتي فرضت اختبارات صعبة فيما يتعلق بنوعية التعليم وجودته خاصة في ظل ارتفاع فاتورة الإنفاق على التعليم لتمثل نحو 40 بالمئة من صافي الدخل السنوي للأسر المصرية، وتوجه جزء كبير منها للإنفاق على الدروس الخصوصية في جميع المراحل التعليمية، والتي تم الاستعاضة عنها بدلًا من المدرسة في كثير من مدارس التعليم الثانوي.

ولدى طلاب التعليم الأساسي والثانوي، فهناك إحساس عام بعدم جاذبية المدارس سواء من حيث تكدس عدد الفصول، وضعف الكفاءة العلمية لبعض المدرسين، وزيادة عدد المناهج الدراسية وصعوبتها خاصة في الصف الرابع الابتدائي، وذلك قبل حذف عدد من المواد الدراسية ودمج بعضها في المرحلة الثانوية، إضافة إلى نقص الوسائل التعليمية والأنشطة التطبيقية التي تجعل من العملية التعليمية جاذبة لهم. ولدى طلاب التعليم الجامعي، فهناك حالة من شبه الإجماع - بين الطلاب والخبراء - على عدم ملاءمة المناهج الدراسية في مرحلة الجامعة لمتطلبات سوق العمل، وهو ما ينعكس على شعور الطلاب بأن الدراسة لا تحقق طموحاتهم. ويزيد هذا الشعور مع ما تشير إليه بيانات بحث القوى العاملة الصادرة في أغسطس 2024 عن الربع الثاني من عام 2024 من وصول نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات إلى 84.1 بالمئة من إجمالي المتعطلين، واحتلال حاملي الشهادات العليا وما فوقها المرتبة الأولى في ذلك الإجمالي بنسبة 44.8 بالمئة[16]. وكذلك مع انتشار العمل المستقل، وما تقدمه وسائل التواصل الاجتماعي من نماذج لشخصيات غير متعلمة أو متعلمة تعليم يسير نجحت في تحقيق ثروات طائلة في مدد زمنية قصيرة سواء من مطربي المهرجانات أو المؤثرين على التيك توك وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي.

وتؤكد التقارير الدولية تلك المشاهدات، فوفقًا لتقرير البنك الدولي 2022 عن التعليم في مصر، فإنه على الرغم من نجاح الدولة في تسجيل جميع الأطفال في المرحلة الابتدائية تقريبًا، وكذلك 91 بالمئة من الأطفال في الفئة العمرية في المرحلة الإعدادية، إلا أن صافي معدل الالتحاق للمرحلة ما قبل الابتدائية يبلغ 21 بالمئة، وهو يعد من أدنى المعدلات في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. كما يكون التسجيل في أدنى مستوياته في المرحلة الثانوية بمتوسط نسبة 60 بالمئة[17]. ويرجع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2024 ذلك إلى عدم قدرة الأسر

على تحمل النفقات المتعلقة بالتعليم، والتي غالبًا ما تشمل تكاليف عالية للدروس الخصوصية[18]. هذا مع الاعتراف بتنامي معدلات الالتحاق بالتعليم، وزيادة احتمالية الاستمرار من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي في السنوات الأخيرة، حيث يُقدر الآن أن حوالي 40٪ من طلاب المرحلة الثانوية يلتحقون بالجامعة.

وبالإضافة إلى الأسباب المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسر، تبرز أسباب هيكلية أخرى تتعلق بما رصده تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2024 من انخفاض الإنفاق على التعليم في السنوات الأخيرة من 2.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم ما قبل العالي و 0.8 بالمئة للتعليم العالي في السنة المالية 2015/2016 إلى 1.8 بالمئة و 0.7 بالمئة على التوالي في السنة المالية 2019/20. ويعتبر كلاهما أقل بكثير من المستويات الإلزامية البالغة 4 بالمئة و 2 بالمئة على التوالي، والتي حددها الدستور. ويعتبر التقرير أن توقف الإنفاق العام على التعليم عند 2.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي إجمالاً يعتبر من بين أدنى المعدلات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن من ثمار ذلك الانخفاض تدني أجور المعلمين، مما يؤدي إلى نقص حاد في أعدادهم، والذي يقدر رسميًا بأكثر من 320 ألف معلم، وضعف مستوى أداء الطلاب -وفقًا للاتجاهات الدولية- في الرياضيات والعلوم حيث تحتل مصر المرتبة العشرية الدنيا للبلدان، ويرجع هذا لأساليب التدريس، ونقص الموارد اللازمة لدعم نظام التعليم[19].

وتزداد حدة انخفاض الدافعية للتعلم مع وصول إجمالي عدد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم ما قبل الجامعي (العام والفني والأزهري) إلى 28.5 مليون طالب خلال العام الدراسي 2023/2024، وزيادة هذا الرقم بصورة سنوية نتيجة استمرار الزيادة السكانية والتدفقات المستمرة في أعداد اللاجئين السودانيين، ووجود عجز في المدرسين الذين بلغ عددهم 1.055 مليون معلم، وذلك وفق بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة يوم المعلم في أكتوبر 2024[20]. فقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع كثافة الفصول الدراسية، وارتفاع متوسط أعداد التلاميذ لكل معلم، ومواجهة المدرسين صعوبات في تدريس المناهج الدراسية بصورة تراعي التطور الحادث في العملية التعليمية.

ومن الأرجح أن تقل الدافعية للتعليم في المدارس العامة في المحافظات الحضرية الكبرى، وخاصة تلك التي يتركز بها العدد الأكبر من اللاجئين، والتي تشمل محافظات الجيزة والقاهرة والإسكندرية، والتي يمثل عدد اللاجئين فيها بنسب 47 بالمئة، و 29 بالمئة، و 8 بالمئة على التوالي وفق بيانات المفوضية السامية لشئون اللاجئين في يونيو 2024 ، وذلك نظرًا لالتزم الدولة بإتاحة فرص التعليم لأبنائهم في مراحل التعليم الأساسي[21]. وتزداد حدة المشكلة في محافظة الجيزة على وجه التحديد بالنظر إلى أنها تشغل المركز الأول من حيث نقص عدد المعلمين مقابل زيادة عدد التلاميذ في جميع المراحل التعليمية باستثناء التعليم ما قبل الابتدائي، وذلك حسب تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء السابق الإشارة إليه.

ويعرض جدول (2) لمتوسط أعداد التلاميذ كل معلم في التعليم العام والتعليم الأزهري مع بيان أعلى المحافظات وأقلها من حيث حدة هذه المشكلة

جدول (2)
متوسط أعداد التلاميذ لكل معلم في التعليمين العام والأزهري

أقل محافظة	أعلى محافظة في متوسط عدد التلاميذ (التعليم العام)	متوسط التعليم الأزهري	متوسط التعليم العام
الوادي الجديد 9	قنا 40	56	21
الوادي الجديد 9	الجيزة 44	25	34
الوادي الجديد 6	الجيزة 36	16	27
الوادي الجديد 6	الجيزة 35	15	24

وعند مقارنة ذلك الوضع بدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، يتضح وجود فروق دالة، حيث ينخفض متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في هذه الدول ليتراوح ما بين 15.1 – 16.1 تلميذاً في مرحلة ما قبل الابتدائي، و14 تلميذاً في التعليم الابتدائي، و13 تلميذاً بالمرحلة الإعدادية. كما تقل كثافة الفصول الدراسية لتصل في المتوسط إلي 21 طالباً في المدارس الابتدائية والإعدادية العامة[22]، وهو ما يعكس على ارتفاع جودة التعليم بها.

وفي ضوء هذه التحديات، أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إستراتيجية جديدة للوزارة للفترة 2024-2030. غير أنه لم يتح للباحث الإطلاع على مضمونها وتحليل محتوياتها، وذلك لعدم إتاحتها سواء على موقع الوزارة أو على شبكة الإنترنت. لكن كما يوضح الإطار العام للخطة الذي استعرضه وزير التربية والتعليم على هامش اجتماع مجلس الوزراء في نوفمبر 2023، ارتكازها على ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول، الإتاحة الشاملة للتعليم بشكل عادل بين جميع فئات المجتمع وشرائحه. المحور الثاني، الجودة والتميز في مضمون العملية التعليمية وفقاً لمعايير التنافسية الدولية، المحور الثالث، ضرورة ضمان خطة الوزارة لعملية استدامة التعليم مدى الحياة. والأرجح أن يكون المحور الأخير هو المعني مباشرة بخطة الوزارة لاستدامة عملية التعليم عمومًا، وفي حالات الأزمات والطوارئ خصوصًا.

في هذا الاجتماع، سلط الدكتور رضا حجازي وزير التربية والتعليم الضوء على عملية "التحول الرقمي" في المنظومة التعليمية، وذلك من خلال التركيز على "تحسين بيئة البنية الرقمية، وتزويد المُتعلمين والمُعلمين والفصول بمواد التعلُّم اللازمة، فضلاً عن بناء منظومة تعليمية بمكونات رقمية مُتكاملة"[23]. وأكد في لقاء آخر له في مايو 2024 مع المُدير العالمي للتعليم وتنمية قُدرات المُراهقين بمنظمة اليونسيف أن الوزارة تتطلع للعمل مع المُنظمة في مجال تطوير برامج التعلُّم الإلكتروني، وتطوير قُدرات المسؤولين عن إعداد المواد التعليمية الرقمية، وتدريبهم على استخدام أحدث برامج الذكاء الاصطناعي في عملية رقمنة العملية التعليمية،

وذلك مع الإشارة إلى امتلاك الدولة منصات تعليمية مُجهزة، وقنوات لنشر المواد التعليمية وإتاحتها مجاناً لطالبي المعرفة[24].

وتجدر الإشارة إلى توافر البنية المؤسسية اللازمة للتعامل مع حالات الطوارئ في الوزارة سواء من خلال الإدارة العامة لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر بالوزارة أو لجان إدارة الأزمات والكوارث على مستوى المديرية التعليمية، والذي تشدد توجيهاً ووزراً التربية والتعليم في بداية كل عام دراسي على ضرورة التواصل والتنسيق فيما بينهم خاصة فيما يتعلق بتدريب الطلاب على خطة الإخلاء في حال حدوث الكوارث[25]. كذلك الإشارة إلى حرص الوزارة على توجيه خطاب للمديرية التعليمية بشأن كيفية التعامل مع الكوارث الطبيعية وعلى رأسها الزلازل، وذلك كما حدث في فبراير 2023، وإن كان يلاحظ احتواء هذا الخطاب على نصائح وإرشادات عامة دون تحديد لاختصاصات أو مسؤوليات محددة أو إتاحة الإمكانيات التي تؤهل المديرية للتعامل مع حالات الطوارئ، وذلك من قبيل: احرص على سلامة رأسك أولاً، وابتعد عن النوافذ والرفوف، مع الإشارة لضرورة التدريب على تجربة لإخلاء المنشآت عن طريق المسؤولين بالمنشأة. وتكشف خبرة الممارسة العملية عن عدم أخذ خطط الإخلاء بالجدية الكافية عند تنفيذها[26].

2. الاستجابات الحكومية لاستدامة التعليم في ظل بعض حالات الطوارئ:

في ضوء التشخيص العام لوضع العملية التعليمية في مصر، يلاحظ غياب تام لأية تشريعات أو وثائق رسمية تُحدد السياسات أو الاستراتيجيات التي ينبغي أن تتخذها الدولة لاستدامة التعليم في حالات الطوارئ. كذلك عدم تسليط رؤية مصر 2030 أو الإستراتيجية الوطنية للتعليم قبل الجامعي الضوء عليها في أي جانب من جوانبها. وربما يكون ذلك نابغاً من موسمية حالة الطوارئ التي تشهدها مصر على فترات متباعدة من تاريخها، وعدم استمرارها في حالة حدوثها إلا لفترات قصيرة زمنياً[27].

ويأتي ذلك متسقاً مع نتائج إحدى الدراسات المنشورة بمجلة Review of Educational Research عام 2017 تحت عنوان "التعليم في حالات الطوارئ: مراجعة للنظرية والبحث"، والتي كشفت عن أنه ثمة نقص كبير في البحوث التي تدرس الاستجابة التعليمية للحكومات والمنظمات غير الحكومية أثناء حالات الطوارئ، وأضافت أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى عدم وجود معلومات دقيقة وواضحة حول سياسات الحكومات في هذا الشأن من ناحية، وغياب الأرقام الدقيقة حول حجم المساعدات الدولية وأوجه انفاقها، وكذلك غياب الإطار الذي يُمكن من خلاله تحليل وتقييم نتائج المبادرات الدولية[28].

ولا تعد مصر استثناءً عن النتيجة التي وصت إليها هذه الدراسة، إذ لا توجد أيّ معلومات دقيقة تسرد جهود البيروقراطية المصرية، وتشير خبرة الممارسة إلى تفاعل الأجهزة والمؤسسات مع حالات الطوارئ والأزمات بمنهج "الواحدة بواحدة"، ودون وجود استراتيجية مُعدة سلفاً للتعامل مع الطوارئ. ويتضح ذلك في الأزمات التي مرت بها مصر على مدار

الخمسة سنوات الأخيرة بدءًا من جائحة كورونا، ومرورًا بالتدفقات الهائلة للاجئين السودانيين بعد أبريل 2023، وانتهاءً بالظواهر الطبيعية مثل السيول في أسوان والنوات في محافظة الإسكندرية.

أ-جائحة كورونا:

في عام 2020، أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، وثيقة بشأن إدارة العملية التعليمية في حالات الطوارئ مثل انتشار الأوبئة، وحدد فيها الخطوات الاستراتيجية التالية:

-تحديد المخاطر وتحليلها، ومعرفة ماذا حدث بالفعل والآثار التي خلفتها.
-توقع آثار الأحداث الطارئة في المستقبل ونموها وتطورها.
-التعامل مع المعلومات في إدارة الكوارث بشكل سليم واتخاذ القرارات السريعة والصحيحة.
-التعاون بين قطاع التعليم والقطاعات ذات الصلة بالأحداث الطارئة، وخصوصًا قطاع الصحة في حالات تفشي الوباء.
-تعريف الطلاب وأولياء الأمور بالمخاطر، وتأثيرها عليهم، وتوعيتهم بالسلوكيات الصحيحة.
-بناء استراتيجية تعزز قدرة النظام التعليمي على الصمود تجاه الأحداث الطارئة، وتوضح طريقة إدارتها.

-الاستعانة بالمتخصصين والخبراء لإدارة الطوارئ، ووضع الخطط والبرامج الفعالية لاتخاذ الخطوات الاجرائية لتنفيذها.

-أن يركز التعليم في حالات الطوارئ على تقديم برامج تعليمية في الحالات التي يتعرض فيها المجتمع لنزوح جماعي، أو تفشي أوبئة، أو كوارث مناخية للتخفيف من آثارها على استدامة العملية التعليمية.

وعلى صعيد السياسات، فبعد تفشي وباء كورونا اتخذت الحكومة القرارات التالية:

-تعليق الدراسة في جميع المعاهد والمدارس والجامعات بالقرار الوزاري رقم 717 لسنة 2020، وتمديد فترة التوقف مرة ثانية، وتخفيف المحتوى الدراسي بالمناهج التعليمية، واستبدال الامتحانات في مختلف الصفوف الدراسية بالمشروعات البحثية[29].

-اختارت الحكومة عدم الغلق الكامل، وبالتالي فيما يتعلق بالقطاع التعليمي لم تقم المدارس بغلاق أبوابها بشكل كامل، بالرغم من توقف التعليم النظامي بشكله المعتاد واستبداله بالتعلم عن بعد. فقد تم تخفيف عدد أيام العمل بالمدارس للموظفين والمعلمين وتناوب الجميع في أيام محددة متفرقة على الذهاب للمؤسسات التعليمية دون انقطاع كامل.

-تفعيل القنوات التعليمية الالكترونية والتي قامت بتقديم بث شامل ووافي لجميع أجزاء المناهج والمقررات الدراسية في مرحلة الثانوية العامة.

-بث الدروس للطلاب من قبل معلمي المواد وإرسالها عبر التطبيقات والبرمجيات لتعلم الطلاب عن بعد وفي المنازل، مع تفعيل دور بنك المعرفة في هذا الشأن.

-إتاحة بنك المعرفة المصري محتوى رقميًا وفيديوهات تفاعلية وكتب لطلاب النظام الجديد بالصفين الأول والثاني من رياض الأطفال وحتى الصفين الأول والثاني من المرحلة الابتدائية.

-إطلاق منصة إيدومودو الالكترونية كوسيلة للتواصل بين الطلاب والمعلمين وتضم 6.5 مليون فصلا افتراضياً من داخل 55 ألف مدرسة، تم من خلالها متابعة شرح الدروس، والإجابة على تساؤلات الطلاب، وإجراء الامتحانات عبر الانترنت، وقام الطلاب بالانضمام للفصل الدراسي الافتراضي من خلال كود ودعوة يتم استقباليهما الكترونياً من مدر كل فصل. وفي الواقع، سجل ما يقرب من مليون معلماً على المنصة، وأكثر من 5 ملايين طالب وطالبة، وتم انشاء حوالي مليون ونصف فصلا افتراضياً، وتفاعل حوالي نصف مليون ولى أمر على المنصة مع المدرسين وذلك خلال العام الدراسي 2019/2020.

-تم تفعيل دور المكتبة الرقمية <https://study.ekb.eg>، والتي تضم عديد من المراجع والمصادر التعليمية الالكترونية وكانت مصدراً رئيسياً للطلاب في إعداد مشروعاتهم البحثية، التي أصبحت بديلاً عن نظام الامتحانات وقتذاك، وساعدت الطلاب من الصف الثالث الابتدائي وحتى الثالث الاعدادي. وقد ضمت المكتبة قواميس ومعاجم، وفيديوهات، وأفلام وثائقية، ومصادر مختلفة للمعرفة مجاناً.

-قدمت وزارة التربية والتعليم منصة البث المباشر للحصص الافتراضية <https://stream.moe.gov.eg> وذلك لمساعدة طلاب الصفين الأول والثاني الثانوي في التعلم عن بعد.

-أعلنت الحكومة البدء التدريجي في خطة لرقمنة المناهج التعليمي والبدء في توزيع مليون جهاز تابلت تعليمي على طلاب الصف الاول الثانوي في خطة تجريبية لدمج نظامي التعليم الالكتروني عن بعد ونظام التعلم وجهاً لوجه.

-تم تدريب قرابة 130 ألف معلماً على استخدام منظومة التعلم الالكتروني الجديدة، بالتعاون مع بنك المعرفة المصرية.

-وبحلول عام 2021، تم إطلاق قنوات مدرستنا 1 ومدرستنا 2 لطلاب الصفوف من الرابع الابتدائي وحتى الثالث الاعدادي، ومنصة إدارة التعليم التي كانت بمثابة المصدر الرئيسي للمذاكرة لطلاب المرحلة الثانوية وكانت موجودة على بنك المعرفة المصري، وضمت محتوى رقمي تفاعلي خاص بالمناهج الدراسية وإجابات الأسئلة.

-اعتماد نظام الامتحانات الالكتروني بالنسبة لطلاب الثانوية العامة وتصحيحه إلكترونياً، واتباع الأمر ذاته على صعيد الجامعات.

-تعاقد وزارة التعليم العالي على استئجار منصة Blackboard ومنصة Thinqi والتي يتم وفقاً لها حصر حضور الطلاب وغياهم، والقيام بتنظيم المحاضرات الالكترونية، ورفع المادة العلمية الكترونياً على المنصة، ووضع الامتحانات عليها، وتصحيحها الكترونياً من خلالها، والقيام بعمليات الرصد فوراً. ومن الملاحظ أنه لاتمام ذلك، تم عقد دورات تدريبية لأعضاء الهيئة المعاونة وهيئة التدريس بالجامعات لتدريبهم على استخدام المنصة، وتم التحول من الكنترول العادي إلى الكنترول الالكتروني المسؤول عن رفع الامتحانات على المنصة، ورصد الدرجات، وإعلانها للطلاب. وعلى صعيد العملية التعليمية ذاتها، فمن الملاحظ أيضاً أن عددًا كبيراً من الكليات قام بتفعيل قنوات اليوتيوب ورفع محاضرات الأساتذة عليها وإتاحتها مجاناً للطلاب.

-وفور العودة إلى نظام التعليم الهجين الذين دمج بين التعليم الالكتروني والتعليم وجهاً لوجه، أقرت الوزارة بروتوكولاً صحياً لاستدامة العملية التعليمية قام على تخصيص مناطق لعزل وفرز الحالات المشتبه بها، والتطهير والتعقيم الدوري لكافة أرجاء الجامعات والفصول والمدارس قبل توفر مطهرات اليد في عدة أماكن دون مقابل، وتفعيل منظومة الدفع الالكتروني للخدمات

التعليمية، واتباع سياسات التباعد ووضع فواصل زمنية بين دخول وخروج الطلاب منعًا للزحام والاختلاط.

-وفرت الجامعة والمدارس برنامج أوفيس 365 كصيغة موحدة للتعليم عن بعد، وتم تدريب العاملين في مجال التعليم عليه[30].

-قيام الهيئة العامة لتعليم الكبار بدمج التعليم عن بعد في مجال عملها، وذلك من خلال إنشاء قناة على شبكة اليوتيوب لبث الدروس التعليمية، وإعداد دورات لصقل معلمي الكبار تكنولوجياً وتدريبهم على استخدام التطبيقات الالكترونية المتنوعة واستثمارها في تعليم الكبار.

ب-تدفقات اللاجئين السودانيين:

لا يوجد حصر رسمي أو شبه رسمي لأعداد اللاجئين في مصر، وعادة ما يتم الخلط بينهم وبين المقيمين والمهاجرين في مصر الذي قدرتهم المنظمة الدولية للهجرة في يوليو 2022 ما يقرب من تسعة مليون مقيم ينتمون لـ 142 دولة. ولكن وفقًا لبيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فقد بلغ إجمالي اللاجئين وطالبي اللجوء حتى 30 سبتمبر 2024 عدد 792 ألف لاجئ وطالب لجوء ينتمون لـ 62 دولة. أتت الجنسية السودانية في المركز الأول من حيث أعداد اللاجئين بنسبة تبلغ 63.6 بالمائة يليها الجنسية السورية بنسبة 20 بالمائة، فاللاجئين من جنوب السودان بنسبة 5.8 بالمائة، ومن أريتريا بنسبة 5.5 بالمائة، وتوزعت النسبة الباقية 5.6 بالمائة على الدول الأخرى[31].

ولكن هذه الأعداد لا تعكس الواقع خاصة بالنسبة لعدد السودانيين في ضوء وجود عدد كبير من المقيمين غير الشرعيين الذين تسللوا عبر الحدود، وغير مسجلين في بيانات المفوضية. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد اللاجئين السودانيين الذين فروا من الحرب الاهلية الأخيرة إلى مصر بعد أبريل 2023 يتجاوز المليون و200 ألف سوداني، ليضافوا إلى الملايين الذين يعيشون بالمدن المصرية منذ عقود. ويتركز معظمهم في مدينة أسوان في مناطق الإسكان المميز والعقاد والشيخ هارون بحى جنوب أسوان، ومناطق السيل والصدافة القديمة (خاصة عمائر الأولى بالرعاية)، والصدافة الجديدة بحى شرق، وفي عدد من قرى مركز نصر النوبة. ويلاحظ أن التركيز يزداد بصورة أكبر في المناطق المحيطة بالمدارس المجتمعية السودانية مثل الإسكان المميز بالقرب من مدرسة النخبة، ومساكن التأمين في حى جنوب بالقرب من مدرسة القبس[32].

ويلاحظ أن سياسات الحكومة قد تدرجت في التعامل مع اللاجئين في ملف التعليم اعتمادًا على عدد الطلاب اللاجئين وحجم الضغوط التي يمثلونها على العملية التعليمية، وذلك مع الحرص على الوفاء بالتزامات مصر الدولية بموجب القانون الدولي والإنساني، واتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 والبروتوكول المعدل لها في عام 1967، والتي نص عليها الدستور في المادة 91 من الدستور، وذلك عبر مجموعة من القرارات الوزارية التي يتم تجديدها دوريًا. ففي أعقاب الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية في 2011، ومع بدء تدفق اللاجئين السوريين، اتخذت الحكومة المصرية قرارات داعمة للسوريين. ففي مجال التعليم قبل الجامعي، أصدرت وزارة التربية والتعليم قرارًا في بداية العام الدراسي 2012/2013 بمعاملة الطلاب السوريين واليمنيين نفس معاملة الطلاب المصريين، وحرصت على تجديد ذلك القرار سنويًا باستثناء بعض التعديلات المتعلقة بزيادة الرسوم التي قامت بإدخالها من فترة لآخرى.

وفي عام 2014، منحت الوزارة الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء من أبناء السودان وجنوب السودان وسوريا واليمن حق الوصول إلى المدارس العامة على قدم المساواة مع نظرائهم المصريين في جميع صفوف التعليم الأساسي والثانوي بنفس الشروط التي يقبل بها الطلاب المصريون من حيث السن والمجموع المحدد للقبول بمراحل التعليم المختلفة بشرط تقديم المستندات الدالة على الجنسية والصادرة من الجهات الرسمية المعترف بها وذلك في حالة تعذر الحصول على جواز السفر، وتمثل هذه المستندات وفقًا لمكتب شئون اللاجئين في تصريح الإقامة أو بطاقة طلب اللجوء (البطاقة الصفراء). وتم تضمين هذه الترتيبات بموجب القرار الوزاري رقم 284 لسنة 2014 بالإضافة إلى التوجيهات الوزارية التي يتم تجديدها سنويًا والتي يتم تعميمها على مديريات وإدارات وزارة التربية والتعليم في كافة المحافظات لشرح عمليات التسجيل والوثائق المطلوبة والإعفاءات من الرسوم الدراسية العادية للطلاب الأجانب[33].

في هذا السياق، وصل عدد الطلاب اللاجئين المسجلين في المدارس الحكومية في العام الدراسي 2022/2023 إلى 60,482 طالبًا، وذلك وفقًا لبيان مفوضية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نوفمبر 2023. ومع هذا، لا يشمل ذلك كامل عدد الشريحة العمرية المؤهلة للتسجيل في المراحل التعليمية المختلفة بسبب افتقاد اللاجئين غير المسجلين في المفوضية السامية لأى وثائق هوية تثبت المستوى التعليمي لأولادهم قبل اللجوء، والتي من الأرجح أن يكونوا قد تركوها عند مغادرتهم الفجائية لبلادهم، أو بسبب عدم قدرة عدد من أهاليهم على الحاقهم بالمدارس بسبب ظروفهم المعيشية الصعبة.

ولكن في أعقاب التدفقات السودانية الهائلة بعد اندلاع الأزمة السودانية في عام 2023، وعدم كفاية الفصول المخصصة في المدارس لاستيعابهم خاصة في مناطق تركّز الوافدين السودانيين في شرق القاهرة والجيزة وأسوان، لجأت الحكومة إلى سياسات أكثر تشددًا فيما يتعلق بتنظيم مجال تعليم السودانيين في مصر. في هذا السياق، أصدرت الوزارة قرارًا بتقنين وضع المراكز المجتمعية السودانية، والتي شكلت المنفذ الرئيسي لتعليم الأطفال السودانيين، وذلك لعدم انطباق شروط ممارسة النشاط التعليمي عليها، وهو ما شكل أزمة لهؤلاء الطلاب الذين لم يتسنى لهم الالتحاق بالمدارس الحكومية أو لم تتوافر لهم الموارد للالتحاق بالمدارس الخاصة. ولم يخفف من هذه الأزمة جزئيًا سوى نجاح السفارة السودانية في إعادة فتح مدرسة الصداقة التابعة لها في نوفمبر 2024 بعد التأكد من استيفاء المعايير التي وضعتها وزارة التربية والتعليم، والتي أعلنت عن تشكيل لجنة من وزارة التعليم بزيارة لبعض المدارس الأخرى المغلقة، للتأكد من "توافر اشتراطات ممارسة النشاط التعليمي"[34].

وبصفة عامة، يعاني الطلاب اللاجئين من الحصول على قدر وافر من التعليم نتيجة عائق نقص المدارس واكتظاظ الفصول الدراسية، والعوائق الثقافية الخاصة باللغة واختلاف المناهج التعليمية خاصة للاجئين من غير الجنسيات العربية الأمر الذي ينتج عنه إما ضعف تحصيلهم الدراسي أو تسربهم من التعليم، والعوائق الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بالاستغلال الاقتصادي لأطفال اللاجئين وتفضيل أسرهم لأولويات الحصول على الطعام والمأوى والرعاية الصحية بدلًا من الذهاب إلى المدرسة وتعليمهم. أضف إلى ذلك عوائق التكلفة المترتبة على تكاليف الأقساط المدرسية وتكاليف الزى والأدوات المدرسية، وصعوبة وجود وثائق لديهم نتيجة فقد أسرهم وثائق الهوية والمستندات التي تثبت مستواهم التعليمي خلال رحلة اللجوء أو

تركها من البداية. وكذلك إغلاق جميع المراكز المجتمعية التي كانت تشكل المنفذ الرئيسي لتعليم السودانيين في مصر.

ولم يخفف من هذه المعاناة سوى نجاح بعض المنظمات الدولية في سد جزء من الجهد الذي كان على الحكومة أن تقوم به للوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه اللاجئين خاصة في مجال التعليم، والذي نشطت فيه بصفة خاصة المنظمات الكندية مثل هيئة انقاذ الطفولة، وهيئة بلان مصر، وهيئة كير مصر، بالإضافة إلى هيئة الإغاثة الكاثوليكية، وبرنامج الغذاء العالمي من خلال برنامجه للتغذية المدرسية في المجتمعات المضيفة للاجئين في مصر بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم، وبالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونسيف وهيئة انقاذ الطفولة. نجحت المفوضية من خلال تعاونها مع اليونسيف في إنشاء صندوق بعنوان "التعليم لا ينتظر" من أجل زيادة الدعم الدولي العاجل للأطفال الذين أجبروا على النزوح بسبب الصراع المسلح، سواء داخل السودان أو في الدول المجاورة، والذي في إطاره أجرت المفوضية تقييمًا لحالة الأسر السودانية داخل مصر، وقدمت دعمًا لثلاث أعداد التلاميذ والطلبة بالمدرسة من خلال دفع الرسوم الدراسية وشراء المستلزمات المدرسية كما قامت بدعم أسر التلاميذ بمستلزمات فصل الشتاء بوجه خاص. كما أعلن الصندوق عن منحة الاستجابة الطارئة الأولى بقيمة مليوني دولار لمصر عام 2024 والتي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالشراكة مع اليونسيف في محاولة لاستدامة التعليم لأكثر من 20 ألف لاجئ سوداني في محافظات أسوان والأقصر والقاهرة والجيزة والإسكندرية، في حين طالبت بعض الجهات الحكومية بمضاعفة هذا الرقم مرتين حتى يتمكن من تغطية نفقات المزيد من الطلاب السودانيين.

وساعدت هيئة الإغاثة الكاثوليكية في تمويل بعض المنح التعليمية في المدارس العامة والخاصة والمجتمعية بالإضافة إلى تقديم أنشطة تعليمية أخرى متنوعة مثل دروس اللغات العربية والإنجليزية، وبرامج المساعدة في الدراسة، والتدريب المهني للاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في المفوضية. وقد قامت الهيئة في أكتوبر 2024 بإطلاق مشروع لدعم التعليم والتدريب للاجئين، وفتح باب التقديم لبرنامج التدريب المهني للأطفال غير المصطحبين أو المنفصلين عن ذويهم من اللاجئين في منطقة القاهرة الكبرى، وذلك بهدف تعزيز قدرات الشباب من خلال تزويدهم بالمهارات الأساسية التي تمكنهم من الحصول على فرص عمل مستدامة أو بدء مشاريع صغيرة[35].

وبالإضافة إلى هذه الهيئات، اتجه جزء من تمويل برامج الاتحاد الأوروبي لمؤسسات المجتمع المدني المصرية إلى تعليم اللاجئين على النحو الذي يبرز في الجزء "ثالثًا" الخاص بدور المجتمع المدني.

ج-السيول والنوات الجوية:

إضافة إلى ما سبق، تتعرض البلاد بشكل موسمي لعدد من الأمطار والسيول التي تؤدي عادة لغلغ المدارس بشكل جزئي في بعض المناطق، وخصوصًا بالمحافظات الأكثر عرضة للتقلبات المناخية الحادة مثل الاسكندرية ومطروح وأسوان. وحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد عشرات الطلاب والمدرسين حياتهم أثناء الذهاب أو العودة من المدارس في السنوات الخمسة الأخيرة، وتوقفت الدراسة، بل والحياة، لعدة أيام في هذه المحافظات نتيجة التعرض لأمطار أو سيول جارفة.

في هذا السياق، شهدت أسوان خلال شتاء 2010 و2021 و2024 تساقطًا للسيول بشكل كبير، وبلغ حجم المياه المتساقط من الأمطار حسب التقديرات الإحصائية في سيول عام 2024 نحو 8 مليون متر مكعب من المياه، وأدت هذه المياه إلى تضرر المنازل والشوارع والمنشآت خاصة البيوت المبنية بالطين القديم والمنازل الواقعة في المناطق الجبلية وانتشرت فيها العقارب والحشرات والتي جرفت مياه السيول في الوديان الشرقية لمدينة أسوان[36].

إزاء ذلك، اتخذت المحافظة عدة قرارات فورية عند وقوع حادث السيول بأسوان. ومن بين هذه القرارات تخصيص وحدات سكنية من أجل توفير الاستقرار المعيشي وتخفيف أى معاناة عن الأسر المتضررة، والتنسيق بين محافظة أسوان ومؤسسات المجتمع المدني لتجهيزها بالأثاث والأجهزة والمستلزمات المنزلية والمفروشات لاستقبال المواطنين الراغبين، وإقامة المتضررين في هذه المساكن لحين انتهاء الترميمات أو الإنشاءات لمنازلهم التي تعرضت للانهيار الجزئى أو الكلى، وتقديم وحدات سكنية بديلة للأسر التي فقدت منازلها تمامًا[37]. وعادة ما صاحب تلك الإجراءات تسكين الطلاب في مدارس أخرى في المناطق المنقولين إليها.

ويعتبر من الاستجابات المميزة في مجال التعليم في حالة الطوارئ، قرار السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بإحلال وتجديد مدرسة الشهامة الابتدائية والاعدادية ضمن مشروع حياة كريمة. بعد زيارته للمدرسة ولقائه بالمدرسين والطلاب أثناء زيارته للمحافظة لتفقد المناطق المتضررة في أعقاب سيول عام 2021، وهى الزيارة التي وجه فيها بضم قرى مركز أسوان للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة". وبالفعل، تم رفع كفاءة المدرسة في وقت قياسي لاحتواء تداعيات السيول وقتذاك[38].

وفي الإسكندرية، تُعد نوات النصف الثاني من شهر ديسمبر، ومطلع شهر يناير من كل عام أحد أبرز الأزمات التي تُعاني منها المحافظة خصوصًا في السنوات الأخيرة التي يشهد فيها العالم عمومًا درجة عالية من التعرض لمخاطر التغير المُناخي. ففي كل عام، تتعرض المدينة لنوة تستمر بضعة أيام وتختلف شدتها من العام للآخر ولكنها تؤثر بدرجة كبيرة على استدامة العمل والتعليم، وكذلك حياة السُكان بالمحافظة. ووفقًا لأحدث بيانات نشرتها المحافظة في ديسمبر 2024 ، فإن الإعداد لاستقبال النوات سنويًا يكون مصاحبًا بخطة عمل تستند إلى تفاعل المحافظة مع تقارير هيئة الأرصاد الجوية وعما إذا كانت ستشهد نوة صغير تتوقف عند الأمطار الغزيرة، أم ستكون مصحوبة بارتفاع للأمواج خارج الشواطئ ولمسافة معقولة من كورنيش البحر، أم ستعرض لنوة كبرى تتعرض فيها أجزاء من المحافظة لأمطار شديدة لفترات ممتدة.

وبشكل عام، تستند حُطة المحافظة إلى تطهير المصارف والشنايش، وتكوين فرق على أهبة الاستعداد للتدخل السريع حال تعرض مناطق لكثافة عالية من المياه مجهزين بالمضخات والمعدات الحديثة، وتأمين المناطق القريبة من البحر باعتبارها الأكثر تضررًا. ومن بين أجزاء حُطة عمل الطوارئ أثناء النوات، إصدار قرارات من المحافظة للموظفين والعمال والمدارس والجامعات بأخذ أجازة مدفوعة الأجر ليوم أو يومين خلال أصعب أيام النوة بما لا يُعيق استدامة العملية التعليمية أو يُعطّلها[39].

3. تقييم الاستجابات الحكومية لأوضاع التعليم في ظل الطوارئ:

كشفت أزمة جائحة كورونا في 2019-2020 عن غياب أي إطار أو دليل استرشادي لإدارة التعليم أثناء الطوارئ، وغياب نظرية تربوية إدارية تؤسس لكيفية عمل النظام التعليمي في هذه الحالات، وكذلك عدم صلاحية الاجراءات الروتينية لتسيير العمل داخل المدارس حيث اضطر الطلاب والموظفون والمدرسون للبقاء في منازلهم فترة ليست بالقصيرة مما هدد استدامة العملية التعليمية، وعرضها للتعطل، ووضع مستقبلهم على المحك، وفاقم من ذلك عدم امتلاك مديري المدارس المعلومات الكافية عن كيفية التعامل النفسي مع الطلاب في حالات الطوارئ، وكذلك غياب الإطار الاسترشادي الذي يوضح صلاحيات ومسؤوليات كل طرف من أطراف المنظومة التعليمية وخصوصًا مدراء المدارس وموظفيها[40].

ومع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 717 لسنة 2020 بتعليق الدراسة بداية من 15 مارس لنفس العام، وقراري وزير التربية والتعليم والتعليم العالي أرقام 2202، و2203 على التوالي في يومي 5 و 7 مايو للعام ذاته بشأن التحول إلى التعليم عن بُعد كوسيلة لاستدامة العملية التعليمية في ظل الجائحة، والاعتماد على المشروعات البحثية المقدمة من الطلاب في تقييمهم كمعيار لنجاحهم وانتقالهم للصفوف الدراسية الأعلى، اتضحت مجموعة من التحديات، **والتي تمثل أبرزها فيما يلي:**

أ- اضطلاع وزارة التربية والتعليم بمهمة إدارة التعليم في ظل حالة الطوارئ بوصفها صاحبة الاختصاص في إدارة المنظومة التعليمية في الظروف العادية، وذلك مع غيبة أي مؤشرات بارزة على التنسيق الكفء والفعال مع الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة خاصة مع وزارة الاتصالات والمعلومات في مجال إتاحة التعليم عن بعد للطلاب.

ب- ضعف القدرة الفنية للوزارة في إدارة العملية التعليمية في ظل حالة كورونا، ومن مؤشرات ذلك على سبيل المثال قرار وزير التربية والتعليم والتعليم الفني بتوقف المناهج الدراسية في الفصل الدراسي الثاني عند منتصف شهر مارس 2020، وإلغاء الامتحانات عن تسع صفوف دراسية كاملة. وتلخصت أبرز مظاهر هذا الضعف في:

· عدم وجود قواعد بيانات كاملة عن الطلاب، وطرق الوصول إليهم فيما عدا طالب الصف الأول والثاني الثانوي، المسجلين لحصولهم على التابلت التعليمي.

· عدم جاهزية المدارس لتطبيق التكنولوجيا اللازمة للتحول إلى التعليم عن بعد. ويؤكد ذلك قصور البنية التحتية التكنولوجية بالمدارس، حيث تصل نسبة المدارس الابتدائية غير المجهزة بالتكنولوجيا إلى حوالي 85 بالمئة من إجمالي عدد المدارس الحكومية، فضلاً عن ضعف نظم المعلومات والاتصالات التي تمكن الطلاب من الاستماع للشروح، والمحاضرات، وتحميل المادة العلمية، وأداء الامتحانات في توقيت واحد على مستوى المحافظة الواحدة أو الجمهورية. هذا فضلاً عن ضعف المعرفة التقنية والتكنولوجية للعديد من أعضاء هيئة التدريس بالمدارس على وجه التحديد، واعتمادهم على الطرق التقليدية للتدريس بشكل أساسي.

ج- سيادة الغموض في كيفية التعامل مع أزمة كبيرة بحجم جائحة كورونا حيث اتسمت عملية اتخاذ القرار بالتردد والتضارب والتراجع عن معظم القرارات بعد إصدارها، ووقع الضرر الأكبر على التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي.

د- ظهور التفاوت الطبقي الشديد بين المدارس الحكومية الأكثر فقرًا والمدارس الخاصة والدولية الأكثر استعدادًا للتأقلم مع التعلم عن بعد، وكذلك مع وعي وثقافة الأسر وسرعة تجاوبها مع

التطورات المتسارعة الناجمة عن الوباء. ويتصل بذلك ارتفاع خدمات شحن باقات الانترنت المستمر الذي جعل استدامة العملية التعليمية مرتبطة بمستوى طريقي مُعين قادر على تحمل هذا الأمر. وقد وصف هذه الظاهرة أحد الباحثين بـ "التفاوت الرقمي" بدلاً من "التفاوت الطبقي" بقوله "إن قضية التفاوت الرقمي وغياب العدالة الرقمية أحد الإشكالات التي أفرزها التعليم المصري في حالة كورونا، إذ تتفاوت البنية التحتية المتوفرة للتعليم عن بعد، كما أن القدرات العامة لشبكة الانترنت في مصر تظل محدودة، لكن هذه المحدودية لا تنعكس بنسب متساوية، بل تفاوتت القدرة على الوصول إلى المواد والأنشطة التعليمية بين الريف والحضر، وبين المناطق الأعلى دخلًا والأكثر فقرًا، وبين المحافظات الحدودية والعاصمة وضواحيها، وبين شمال مصر وجنوبها".

ثالثاً: دور المُجتمع المدني المصري في دعم التعليم في حالات الطوارئ

بصفة عامة، يلاحظ قلة عدد الجمعيات والمؤسسات والاتحادات الأهلية المعنية بشئون التعليم في مصر، وذلك من إجمالي الهيئات المشهورة وفقاً لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي 149 لسنة 2019. ومع ذلك، تبرز بعض الاستثناءات أهمها الاتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية، الذي تم انشاؤه في 2009، والذي لعب دوراً محورياً في الدفاع عن الحق في التعليم الجيد والأمن والشامل لكافة أفراد المجتمع تحت شعار "التعليم للجميع"، من خلال حملات المناصرة وأوراق السياسات وتقارير البحث ومنتديات المساءلة، التي هدفت إلى تيسير سير العمل بين مختلف أصحاب المصلحة في البيئة المدرسية من طلاب وأولياء الأمور وإداريين ومعلمين وعاملين اجتماعيين.

وحسب الموقع الرسمي للاتحاد، فإنه يُعد "شبكة من المنظمات الأهلية المستقلة وغير الربحية المهتمة بإصلاح عملية التعليم في مصر وتطوير برامج، وتوحيد وحشد جهود المجتمع المدني لضمان تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة". كما أنه يعمل تحت مظلة الحملة العربية للتعليم، ويحظى بعضوية رسمية في الحملة الدولية للتعليم للجميع. واتساقاً مع نص قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي على تقنين أوضاع الهيئات الأهلية، قام الاتحاد بتوفيق وضعه القانوني ليصبح اتحاداً نوعياً للسياسات التربوية وتطوير التعليم برقم اشهار 1106 لعام 2022. ويضم الاتحاد حالياً قرابة 31 مؤسسة وجمعية من منظمات المجتمع المدني المعنية بالتعليم[41]. ويلاحظ أن محافظة القاهرة تحظى بالنصيب الأكبر من عدد الهيئات الممثلة بحوالي 11 هيئة[42]، وتليها محافظة سوهاج بعدد 7 هيئات[43]، ثم محافظة الجيزة بإجمالي 3 هيئات، فمحافظات الاسكندرية والمنيا وأسوان بواقع هيئتين لكل منها، ويوجد بباقي المحافظات -الغربية وأسيوط والعريش وبني سويف - هيئة واحدة.

بالإضافة للاتحاد، يدمج عدد من الجمعيات والأهلية الكبرى التعليم في قطاعاتها الوظيفية أو في مجالات عملها. ومن أبرزها مؤسسة مصر الخير وجمعية الأورمان ومؤسسة حياة كريمة وصناع الحياة وصناع الخير ورسالة. ففيما يتعلق بمؤسسة مصر الخير، فإنه يوجد لديها قطاع متخصص باسم "قطاع التعليم" منذ إنشائها في عام 2007، ولديها إستراتيجية للعمل حددتها خلال الفترة من 2016-2022 في ستة أهداف رئيسية، هي: المساهمة في تحقيق العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص بين البيئات المختلفة في إتاحة فرص تعليمية للجميع، والمساهمة في تحسين جودة الحياة المدرسية بكافة مكوناتها، ودعم التعليم الفني لمواكبة احتياجات سوق العمل المحلي والدولي، ودعم وزارة التربية والتعليم في تحسين وتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي لدعم منظومة إصلاح التعليم، والتوسع في إنشاء الشراكات الدولية وتدشين مؤسسات تعليمية مصرية بشراكات دولية، ودعم المهنيين وذوي الاحتياجات الخاصة وتعميق الابتكار والإبداع. وبناءً على هذه الأهداف، نشطت المؤسسة في ثلاثة مجالات عمل رئيسية، هي: الإتاحة، والجودة، ودعم النظم والسياسات. واستفاد من هذه المجالات خلال الفترة من 2016-2022 عدد 473.704 مستفيدًا جاء غالبيتهم في بند الإتاحة بنسبة 85 بالمائة[44].

ويعتبر مجال التعليم أحد سبع مجالات تركز عليها جمعية الأورمان، وحسب ما هو مذكور على موقعها الالكتروني، فأنها تنشط في تطوير المدارس بالتعاون مع عدد من البنوك وشركات القطاع الخاص وشركاء النجاح في الفيوم والدقهلية والجيزة، وتعمل على توزيع الشنط المدرسية والأدوات الكتابية على المحتاجين[45]. كما يعتبر مجال التعليم أيضًا أحد سبعة محاور للتنمية تعمل عليهم مؤسسة حياة كريمة بهدف مجابهة خطر التسرب من التعليم والتصدي لظاهرة عمالة الأطفال حيث تركز على حملات التوعية والتثقيف، وتطوير المدارس، وكفالة تعليم الأطفال الفقراء، وتوفير الزى المدرسي والشنط والأدوات والكتب الدراسية، والمساهمة في تحمل المصروفات الدراسية[46]. وتهتم مؤسسة صناع الحياة بمجال التعليم ضمن الخدمات والمشروعات التي تنفذها، وذلك بالتركيز على توفير الدعم التعليمي للأطفال والشباب خاصة المتسربين من التعليم، ودعم التلاميذ بأدوات الدراسة، ودعم الابتكار التكنولوجي بالشراكة مع شركة سامسونج، والتدريب على المهارات الحياتية والمهارات الخضراء والتوظيف وعلى مهارات طلاب المدارس التكنولوجية التطبيقية[47].

أضف إلى ذلك مؤسسات مثل صناع الخير التي يركز برنامج التعليم فيها على توفير المستلزمات التعليمية للطلاب والتكفل بتعليمهم، وتقديم دورات تدريبية للشباب، وجمعية رسالة التي تعمل في 34 نشاطًا منها مجال التدريب والتعليم الذي يشمل أنشطة مثل محو الأمية، ومراكز رسالة للتدريب، ودروس التقوية، وأسر رسالة بالجامعات، وتنظيم ورش عمل وفعاليات ثقافية وفنية لتعزيز التعليم الإبداعي بين الشباب، ومؤسسة بيت الزكاة والصدقات المصري الذي يركز برنامج التعليم فيه على دعم التكاليف المدرسية والجامعية.

وفي ضوء اهتمام الدولة بالقضاء على الأمية، والتي تجاوزت نسبة 16 بالمائة وفقًا لأحدث احصاء منشور من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2023[48]، قام بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالتركيز على هذا المجال. ومن أبرز هذه الجهود مشروع قرية متعلمة الذي

تبنته جمعية تحسين أوضاع الطفل والمرأة والتي هدفت لفتح فصول لتعليم الكبار ومحو الأمية وهو مشروع تم تمويله في السابق من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك جمعية حواء المستقبل التي سلطت جهودها على منطقة المنيرة بالغربية وأنشأت 65 فصلًا لمحو الأمية اعتمادًا على فكرة نشر ثقافة تعلم القراءة والكتابة بالمنطقة، كما تهتم جمعية الصعيد للتربية والتنمية بالتعليم النظامي وتمتلك قرابة 36 مدرسة ابتدائية للتعليم المجاني في أربع محافظات صعيدية بها ما يزيد عن 10 آلاف تلميذ وتلميذة من الأسر الفقيرة، مع وجود حوالي 690 مُدرِّسًا، ولديها أيضًا حوالي 3350 دارس ودارسة يُقاومون الأمية في 44 مركز بخمس مناطق بصعيد مصر تحت شعار "اتعلم-اتحرر"[49].

وقد أدى إنشاء التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي إلى وضع مجال التعليم على أجندة عمل المؤسسات والكيانات المنتمية له. فعلى صعيد إستراتيجية التحالف، فقد أفردت في هدفها الإستراتيجي الخامس الخاص بـ "بناء القدرات وتمكين الأفراد" هدفًا تفصيليًا خاصًا بـ "توسيع نطاق برامج التدريب والتأهيل وفرص التعلم"، وقد تضمن ذلك النص على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع قومية للقضاء على الأمية وتوسيع نطاق المدارس المجتمعية، والمساهمة في تقليل ظاهرة التسرب من التعليم من خلال دعم الطالب المتسربين وأسرهم للعودة إلى الدراسة، وتحسين قدرة المنشآت التعليمية بإنشاء مؤسسات تعليمية في المناطق الريفية والحضرية وتوفير التدريب للمعلمين، وضمان وصول الخدمة لمستحقيها، وتوسيع نطاق التدريب والتأهيل وفرص التعليم والعمل على توفير منح تعليمية وتدريبية لذوي الهمم[50].

وإضافة إلى التحالف الوطني ومؤسساته، تخصصت جمعيات ومؤسسات أهلية أخرى في مجال التعليم. ويبرز في هذا الإطار خبرة مؤسسة مصريين بلا حدود للتنمية، والتي نفذت حملة دعوة لتحديث لوائح الانضباط المدرسي، والتي ظلت غير محدثة منذ صدور "لائحة الانضباط المدرسي" في يونيو 2015، وتعديلاتها في أكتوبر 2016، والتي حلت وقتها محل مجموعة من القرارات الوزارية المتعاقبة الخاصة بالزى المدرسي (1994)، وتقييم سلوك الطلاب (1998)، ومنع العنف داخل المدارس (1998)، ومنع التدخين (2001)، وحفظ النظام والانضباط داخل المدارس (2014). نصت هذه اللائحة على إنشاء لجان للحماية المدرسية بمختلف المراحل التعليمية، ولجان للحماية الفرعية بالإدارة التعليمية، وتضمنت مجموعة واسعة من العقوبات التي يمكن تطبيقها على الطالب إذا تغيب أو ارتكب أية جريمة، والتي لم يتم تفعيلها بشكل كامل[51].

وقاد جهد مؤسسة مصريين بلا حدود - ضمن جهود أخرى - إلى صدور وثيقة محدثة لللائحة الانضباط المدرسي في أكتوبر 2023 (في بداية العام الدراسي)، والتي قامت بتحديد مفهوم "الانضباط المدرسي" بوضوح، وتكليفه مع مفهوم الامن والسلامة، وإضافة السلامة العاطفية للطلاب بجانب السلامة الجسدية لأول مرة كمكون رئيسي لبيئة مدرسية آمنة، ونصت على أن تكون البيئة المدرسية الشاملة بيئة محترمة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، كان مستوى الاستجابة لسياسة الانضباط المدرسي منخفضًا، ولم تشر الوثيقة المحدثة وقتها إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي بداية العام الدراسي الثاني في سبتمبر 2024، صدرت نسخة منقحة من لائحة الانضباط المدرسي. تضمنت اللائحة مكونات البيئة التعليمية الآمنة والمعايير التي يجب اتباعها في المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى استمرار لجان الحماية في كل مدرسة وكل إدارة تعليمية من أجل منع وتجنب المشاكل في المدارس والإدارات التعليمية. وتميزت اللائحة بالنص على توفير بيئة مدرسية آمنة خالية من العنف[52].

وتشابهًا مع وضع المؤسسات الرسمية النشطة في مجال التعليم، يلاحظ تنوع مجالات عمل المؤسسات والجمعيات الأهلية في قطاع التعليم، وتوجهها لمعالجة الفجوات التنموية الخاصة بالمجال، ولكن دون وجود أى خطط منفذة أو مستقبلية للتعامل مع أى حالات محتملة للطوارئ في مجال التعليم. ويكاد يكون من الاستثناءات البارزة نشاط بعض هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تقديم الخدمات التعليمية للاجئين. ويشمل ذلك على سبيل المثال مشروع تعزيز الخدمات التعليمية ودور الجمعيات الأهلية لدعم الوافدين، والذي تنفذه مؤسسة مصر الخير بتمويل من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2024-2026 مع أربعة جمعيات قاعدية شريكة، هي: جمعية قلب كبير بالمقطم -القاهرة، ومؤسسة منة للتنمية بفيصل -الجيزة، مؤسسة سواعدنا الخيرية بالإسكندرية، ومؤسسة ثواب للتنمية بمدينة أسوان.

وكذلك نجاح جمعية حواء المستقبل باعتبارها الأمانة الفنية للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في إعداد منهج ومنهجية "المرأة والحياة"، والتي أصدرت جامعته الدول العربية من خلال آليه العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار 2015-2024 قرارها بتعميمه بمناطق اللجوء والنزوح واختاره اليونسكو كواحد من أفضل الممارسات التي تحقق السلم الاجتماعي. نجح هذا المنهج في الوصول إلى معلمي الكبار في دول النزوح (7 دول) ميدانيًا من خلال الدورات التي تم تنفيذها في في المركز الإقليمي لليونسكو لتعليم الكبار بمرس اللبان (اسفك) بالتعاون مع منظمة الكشافة العربية وهيئة تعليم الكبار وجامعة الدول العربية، وافترضًا من خلال التطبيق الرقمي للمنهج، والذي ساهم في انتشاره في هذه الدول.

رابعًا: الخبرات الدولية والإقليمية

توضح الاحصاءات التي نشرتها منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم في تقريرها المنشور عام 2023، عن وجود طفل من كل 4 أطفال غير مُنظم في الدراسة بالعالم في البلدان المتضررة من الكوارث والحروب، وأنه يوجد أكثر من 19 مليون طفلًا في سن التعليم إما لاجئ أو نازح ولا ينتظم سوى نصفهم في المدارس الابتدائية، وأقل من ربعهم بالمدارس الثانوية، وقد كان النصيب الأكبر للمنطقة العربية التي يوجد بها أكثر من 13 مليون طفل وشاب خارج المدرسة بسبب النزاعات. أضف إلى ذلك رصد التقرير أن الإناث أكثر تعرضًا للتسرب من التعليم عن الذكور بمقدار مرتين ونصف، وأن جائحة الكورونا اضطرت 850 مليون طفلًا وشابًا إلى الانقطاع لفترة عن الدراسة والتعليم، ومثل ذلك العدد تقريبًا نصف طلاب العالم.

في هذا الإطار، سلطت منظمة اليونسكو الضوء على حاجة الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل وكالات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية إلى التركيز على التعليم بصورة تماثل اهتمامها بقضايا مثل الصحة والغذاء، وخصوصًا في خضم حالات الطوارئ.

1. خبرات المنظمات الدولية:

وفقًا لتقرير "التعليم في حالات الأزمات: الالتزام بالعمل" الصادر عام 2022، فإن العالم يشهد زيادة مطردة في عدد الأشخاص المتضررين من الصراعات المسلحة والنزوح القسري، بما في ذلك نزوح اللاجئين على نطاق واسع، والكوارث الصحية والمناخية، وغيرها من الأزمات. وهذا يعني انقطاع التعليم لـ 222 مليون طفل وشاب في سن المدرسة ودفع أنظمة التعليم إلى حافة قدرتها على تقديم الخدمات. تتأثر الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة، إلى جانب العديد من الأقليات الأخرى بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المجتمعات الأصلية والأقليات العرقية والدينية بشكل غير متناسب في العديد من سياقات الأزمات.

وأضاف التقرير أنه في عام 2022 وحده، وصل النزوح القسري إلى مستوى قياسي بلغ 100 مليون شخص، أكثر من نصفهم من الأطفال والشباب المحتاجين إلى الوصول إلى تعليم جيد ذي صلة. بالإضافة إلى ذلك، بين يناير 2020 وديسمبر 2021، كان هناك 5000 حادثة اعتداء على التعليم وحالات استخدام عسكري للمدارس، مع اختطاف 9000 طالب ومعلم أو اعتقالهم أو إصابتهم أو قتلهم في 85 دولة. هذا بالإضافة إلى إغلاق المدارس بسبب الصراع المسلح وعدم الاستقرار السياسي، حيث يتعرض تعليم الأجيال القادمة من الفتيات واللاجئين وغيرهم من الفئات السكانية للخطر.

وفاقم من هذه الحالة أن الدعوات الخاصة بالالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان المعني بحماية الحق في التعلم والثقافة لم يجد صدى عند الأطراف المتحاربة، ولم تتمكن المؤسسات الدولية المعنية بالأمر من تحصيل سوى 22 بالمائة من الأموال المطلوبة في عام 2021، وهو أقل بكثير من القطاعات الأخرى. ففي هذا العام، بلغت نسبة التمويل الإنساني العالمي للتعليم 2.9 بالمائة ن أصل مستهدف عالمي حددته الأمم المتحدة بـ 4 بالمائة. وفي أعقاب تفشي كوفيد-19، لم يتلق التعليم سوى 3 بالمائة من إجمالي حزم التحفيز استجابة للأزمة الصحية و0.7 بالمائة فقط من الأموال المطلوبة بموجب خطة الاستجابة الإنسانية العالمية للجائحة. في هذا الإطار، نشطت المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية في التصدي لأوضاع التعليم في حالة الطوارئ.

أ-البنك الدولي[53]::

لم ينتج عن ازدياد حدة الصراعات والنزاعات المسلحة انهيار العملية التعليمية أو فقدان الطلاب القدرة على مواصلة المعرفة والاستذكار فحسب، بل اقترن ذلك بتزايد استهداف الفصائل المتمردة، والأطراف المتحاربة، والجماعات الإرهابية للمدارس بشكل عمدي، وتنامي استخدامها كثكنات عسكرية، ومراكز لإيواء المتمردين، وتجنيد الطلاب للمشاركة في أعمال القتال وتسليحهم بدلاً من أن يخطرأوا في عملية للتعافي من الصدمات التي عاشوها. وفي أقل الحالات تزايد عمليات اختطاف الأطفال من المدارس التي واصلت العمل في مناطق النزاعات في جنوب السودان ونيجيريا على سبيل المثال.

في هذا الإطار، أطلق البنك الدولي، تمويل مشروع أطلق عليه "المدارس الآمنة بمناطق الصراعات والكوارث"، وغرضه توفير بيئة صالحة لاستدامة الحق في التعليم في أوقات النزاعات والحروب، وضمان توفير الدعم المالي له، مع أخذ العهود من أطراف النزاع بعدم التعرض لهذه

المدارس أو الاقتتال في محيطها. وعلى الرغم من عدم توافر البيانات حول حجم تمويل المشروع وعدد المدارس التي تم إنشاؤها، وأماكن تركيزها[54]. فمن المهم الإشارة إلى أن الموقع الرسمي للبنك الدولي يُشير إلى توسع مشروع المدارس الآمنة لاحقًا لكي يشمل تقديم الدعم الفني والمالي لإنشاء مدارس آمنة في المناطق المنكوبة من الكوارث وحالات الطوارئ عمومًا بما يتجاوز الحروب والنزاعات.

وقد فسر أحد الباحثين الأمريكيين في مقال له هذا الأمر بأن البنك الدولي أدرك وجود صعوبة بالغة في تحصين عدد من المباني أو أخذ عهود على الأطراف المتحاربة، مما يجعل أية محاولة للبناء شبه مستحيلة، واستعاض عن ذلك بالدورات الإلكترونية، والقيام بعمليات تجميع ورصد أسماء الطلاب المتضررين بمناطق النزاعات، وتوفير القُدرات المالية للأسر حتى تتمكن من الاتصال بالانترنت. وقد رصد الباحث أيضًا وجود صعوبات بالغة تتعلق بعائق اللغة للقيام بهذا الأمر في البلدان غير الناطقة بالإنجليزية، ورصد كيف تطور هذا المشروع في السنوات الأخيرة بحيث صار يتعاون مع شركاء محليين بالبدان المختلفة، وتقديم الدعم المالي لهم للاستمرار في القيام بدور حلقة الوصل بين المؤسسات الدولية والطلاب المتضررين من الكوارث والأزمات.

وأشار إلى أنه كان ثمة اهتمام بالغ بتقديم تعليم وتثقيف ليبرالي يناهض الأفكار المتطرفة دينيًا التي تسببت في النزاعات والحروب، وذلك من خلال نشر قيم مثل التسامح وقبول الآخر والتقييم الدوري لدرجة استجابة الطلاب وتفاعلهم مع هذه الأفكار، مع الاستناد في ذلك إلى نهج انتقائي يعتمد على النصوص الدينية التي تؤكد على القيم الليبرالية واستبعاد تلك التي قد يساء تفسيرها أو فهمها.

ب- الاتحاد الأوروبي:
يخصص الاتحاد الأوروبي 10٪ من ميزانيته الأولية للمساعدات الإنسانية للتعليم في حالات الطوارئ. وينطبق الشيء نفسه على مساعدات التنمية، وذلك بهدف ضمان أساس متين يسمح للأطفال بتنمية مواهبهم وتحقيق إمكاناتهم. وبين عامي 2015 و2022 على سبيل المثال، خصص الاتحاد الأوروبي 970 مليون يورو للتعليم في حالات الطوارئ، الأمر استفاد منه أكثر من 20 مليون طفل وشاب حول العالم، وخصوصًا في حالي سوريا وأوكرانيا.

أ- جامعة الدول العربية:
وعلى مستوى جامعة الدول العربية، فقد أصدرت في مايو 2022 من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الخطة العربية للتعليم في حالات الطوارئ"، وهي خطة طموحة تشرف عليها الأسكو، بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذا فضلًا عن الشركاء الدوليين مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب التربية العربية لدول الخليج، والمجلس العربي للطفولة والتنمية، واليونسكو، واليونسيف[55].

وقد تضمنت الخطة إطارًا تشريعيًا لخطة الاستجابة لحالات الطوارئ التعليمية بالوطن العربي يستند إلى:

أ-مشروع اتفاقية لضمان حق التعليم في حالات الطوارئ والنزاعات والمناطق الواقعة للاحتلال بالدول العربية: وقد صمم من أجل التحقق من استدامة ديمومة التعليم، والمسؤولية الحكومية عن ذلك، ودوام الاستعداد للمخاطر وتقاسمها، وتفعيل دور المجتمع المدني. وتكون المشروع من 22 مادة مقسمة على 8 أبواب تناول التعريفات الأساسية لحالات الطوارئ، والتعليم في حالات الطوارئ، والتدابير والإجراءات الأساسية الواجب اتخاذها للاستعداد للطوارئ، والإجراءات المتعلقة بحماية المنظومة التعليمية في حالات النزاعات أو الاحتلال، وكذلك إتاحة المعارف والعلوم في حالات اللجوء والنزوح، والتدابير الخاصة بتحسين جودة الفرص التعليمية. وتبنى المشروع نهجًا تدرجيًا لوصف درجة شدة حالة الطوارئ، وكيف يُمكن أن يتم تفعيل بعض القوانين حسب حالة كل كارثة، مع تخصيص جهاز مستقل لرصد حالات الطوارئ ووضع مجموعة من الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها عند إعلان حالة الطوارئ.

ب- مشروع الاتفاقية العربية للموارد التعليمية المفتوحة: والذي اختص بإنشاء منظومة تقنية معلوماتية عربية متعددة الأشكال لخدمة التعليم في حالات الطوارئ عبر تدشين أذرع تقنية ومعلوماتية وسيربانية وإذاتية، وإرساء المبادئ الحاكمة للملكية الفكرية لأصحاب المحتوى الإلكتروني، واستحداث اطار تشريعي لعمليات الترخيص والاستخدام للمواد العلمية الالكترونية. وجاء ذلك في 14 مادة وخمسة أبواب من أجل إنشاء بنوك معرفة عربية لتحقيق التكامل المعرفي العربي.

ج- مشروع الاتفاقية العربية لمعايرة المكتسبات التعليمية والمؤهلات الدراسية بمراحل التعليم العام: ويسعى ذلك المشروع "لإرساء منظومة تعليمية عربية متعددة المستويات لخدمة نظم التعليم الوطنية في حالات الطوارئ والأزمات لتبني صيغًا وأشكالًا تعليمية متنوعة، وتتيح مؤهلات دراسية معتمدة عربيًا تتسم بالمرونة". وتضمن ذلك وضع تصنيف دراسي موحد للمؤهلات العلمية في حالات الطوارئ بما يسمح للطلاب النازحين واللاجئين الانخراط في النظام التعليمي للبلد المضيف بسرعة ويُسر، ووضع بنك "اختبارات عربية" موحد لكل مستوى دراسي، وتعميق التعاون الثنائي بين الوزارات المعنية بالتعليم والثقافة في حالات الطوارئ لدعم المعلمين وتدريبهم وتمكينهم علميًا من التعامل مع الأوضاع المباشرة والجديدة للاستعداد الجيد للتعليم البديل.

ومن الجدير بالذكر، أن الأليسكو قد وضعت لنفسها دورًا بارزًا في ضمان ديمومة التعليم في حالة وجود احتلال أو نزاع مسلح من خلال النص التالي: "في حال غياب السلطة الشرعية بسبب الاحتلال أو الحرب أو غيرها من الموانع، وعدم قيام السلطة الفعلية بذلك، يمكن للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مرصد الأليسكو) بموجب هذه الاتفاقية حالة الطوارئ التعليمية أن تنهض بهذه المهمة نيابة عنها استنادًا إلى ما يتوقع لديها من معطيات وما يتوقع من تقارير الجهات المستقلة الموثوقة".

تمثل هذه الخطة أمرًا إيجابيًا من حيث تنبه الخبراء والباحثين العرب لأهمية تبني خطة أو إطار تشريعي لضمان ديمومة التعليم في حالات الطوارئ المختلفة، ويزيد من أهمية ذلك وجود مُقترح متماسك لإطار تشريعي عربي يمكن أن يتبناه بعض أو كل الدول العربية إذا ما وافقت السلطات التشريعية والتنفيذية فيها على هذا الإطار. ومع ذلك، لا يمكن أن يمثل ذلك بديلا عن

ضرورة تبني خطة وطنية للتعليم في حالات الطوارئ، وإصدار تشريعات وطنية، وتحديد الجهات والأجهزة والمسؤوليات والصلاحيات بصورة واضحة مما يسهل عمل الجهات الفاعلة في المجال التعليمي في أى من حالات الطوارئ المختلفة.

2. الخبرات الدولية:

ومن أبرز هذه الحالة والخبرة اليابانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتجربة ولاية غوجارات بالهند بعد زلزال 2001، والخبرة الأمريكية للتصدي لتأثيرات حرائق الغابات في يناير 2025، وهى الخبرة الأكثر تبايناً.

أ- التجربة اليابانية:

خاضت اليابان حرباً عنيفة مع الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك بضرب أرضهم بقنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي مما دعا اليابان للاعتراف بالهزيمة والاستسلام. وقدرت الولايات المتحدة الأمريكية أحوال اليابان في يوم التسليم بأنه كان هناك (1,800,000) من الطلاب عاطلين في الشوارع، وأكثر من (4000) مدرسة قد دمرت تدميرًا كاملاً، بينما كان هناك آلاف المدارس التي تضررت بإصابات كبيرة. هذا فضلاً عن العجز الشديد في إعداد المعلمين، ومدة التدريس، وحتى إن المعلمين الذين كانوا موجودين كان من المطلوب فرزهم للتأكد من خلوصهم من النزعات العسكرية، كما أن معظم الكتب الدراسية التي كانت موجودة لم تكن صالحة أو مناسبة.

وإزاء هذا الوضع، عمدت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بمساعدة أمريكية خالصة إلى إحداث تغييرات كبرى في مناهجها التعليمية، وأنظمتها التربوية، بقصد تجاوز الأحداث والهزيمة التي منيت بها، ومن أبرز التغييرات والإصلاحات: إلغاء بعض المواد والمناهج غير الأساسية، وإضافة ساعات دراسية جديدة لليوم الدراسي، وإطالة الأسبوع الدراسي ليصبح (5) أيام ونصف اليوم، واقتصار الإجازة السنوية على شهر للمعلمين والطلبة، وتبنى سياسات فاعلة للقضاء على مشكلة التسرب وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وانتهاج سياسة الحزم داخل المدارس، وخاصة فيما يتعلق بالواجبات المدرسية، والابتعاد عن أساليب الحفظ والجمود، والتبعية الفكرية للنمط الغربي الأوربي الأمريكي. وتميزت هذه التجربة بتسخير أجهزة الإعلام لخدمة القضايا التربوية، فخصصت شبكتين للإذاعة والتلفزة لهذا الغرض، وقد خُصص الجانب الأكبر من الحصص الدراسية لمعالجة الآثار النفسية الناجمة عن تعرض الطلاب لكارثة القنبلتين النوويتين.

ب- تجربة غوجارات (الهند):

في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب المنطقة في (2001) بذلت الهند جهود حثيثة لإعادة الأطفال إلى المدارس بأقصى سرعة ممكنة، وذلك لاستعادة الوضع السابق للتعليم كما كان عليه قبل الزلزال، واستعادة نوع من حياتهم الطبيعية، وقد جندت لهذه الجهود جهات متعددة، بما فيها المنظمات غير الحكومية التي حشدت المجتمعات المحلية لإنشاء مدارس في الخيام. وقد ساعدت استراتيجيات الفعاليات الصديقة للطفل على توفير ملاذ للأطفال، وأكدت أنهم قادرون على استئناف نشاطاتهم الطبيعية، وقد تم تأسيس ما يقارب (2,300) مدرسة في أماكن إيواء مؤقتة، الأمر الذي سهل بدوره الوصول إلى ما يقارب (400,000) طفلاً في جميع بلوكات

المباني (أنحاء) الأحياء السبعة عشر الأكثر تأثراً من الزلزال، ووقف حائلاً دون ضياع السنة الدراسية على الأطفال.

علاوة على ذلك، فقد أثبتت التدخلات النفسية الاجتماعية في المدارس الابتدائية الأساسية نجاحاً كبيراً، وقد شددت إعادة إعمار المدارس على استيفاء معايير الأمان والإنصاف، حيث كان تحسين النوعية أحد الأهداف الأساسية.

ج- التجربة الأمريكية:

في مطلع عام 2025، شهدت مدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا الأمريكية واحدة من أسوأ كوارثها الطبيعية، حيث اجتاحت حرائق الغابات مناطق شاسعة من المدينة، مخلفة دماراً واسعاً وأزمات إنسانية كبيرة. ولم تقتصر هذه الحرائق على حصد الأرواح وتشريد السكان، بل طالت أيضاً التعليم، حيث دمرت 12 مدرسة، وحرمت أكثر من 5600 طالب من حقهم الأساسي في التعليم، فيما يعاني حوالي 2000 طالب من غياب البديل التعليمي. وقد تعاملت الولاية مع الأزمة من خلال البروتوكول المُصدق عليه والخاص بالاستراتيجية الأمريكية لمعالجة حالات الكوارث.

وتتمثل الاستراتيجية الأمريكية في مُعالجة حالات الكوارث في وجود عدد من المبادئ التوجيهية التي تبنتها الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ (FEMA). ففي حالة وقوع كارثة أو حالة من حالات الطوارئ، يُصبح المسؤول المحلي المُنتخب، العمدة أو مدير المدينة، أو من ينوب عنه، مفوضاً كرئيس تنفيذي لمعالجة الأزمة بالاعتماد على الموارد المحلية الخاصة بالولاية، ويُعلن تنفيذ خطة الطوارئ الخاصة بالولاية. وإذا قرر الحاكم أن الموارد الخاصة بالولاية قد تم تجاوزها واستنزافها وأنها لا تكفي لتغطية الانفاق المطلوب، فيمكن له أن يطلب من الرئيس إعلان كارثة كبرى من أجل توفير الموارد والمساعدات الفيدرالية لحكومات الولايات والحكومات المحلية المؤهلة[56].

وهذا التسلسل المنظم مصمم لضمان المساعدة المالية المناسبة، وتقليل التداخل بين الأدوار والوظائف، وتحديد المسؤوليات والواجبات. وهكذا، يستعرض الرئيس طلب الحكومة المحلية، ويدرس تقديرات الأضرار، وإذا كان التقدير النهائي وجود حاجة عاجلة، يعلن المنطقة كارثة على مستوى الولاية لتخصيص كل مواردها لعلاج هذه الكارثة. وإذا قدر الرئيس أن الوضع يستلزم تدخلاً فيدرالياً، يصدر إعلاناً عن أن الولاية في وضع "الكارثة الكبرى" أو "منطقة منكوبة"، ومن ثم تصبح الموارد الفيدرالية تحت تصرف الولاية. ويضمن هذا النظام استخدام الموارد الفيدرالية والمحدودة على مستوى الولاية، وتلبية احتياجات ضحايا الكوارث[57].

ليس هذا وحسب، بل تتميز الولايات المتحدة بوجود كود تشريعي يسمح للولاية بالاقتراض بنسب فائدة منخفضة في حالة وقوع كارثة تؤثر على تعليم الأطفال والشباب تحت عنوان "قانون الإغاثة الطارئة والكوارث التعليمية" والذي بدأ العمل به منذ أغسطس 2008. وبعد تعرض الولايات المتحدة لجائحة كورونا، تم إنشاء صندوق الإغاثة الطارئة للمدارس الابتدائية والثانوية التابع لخطة الإنقاذ الأمريكية في عام 2021 لتوفير ما يقرب من 122 مليار دولار

للولايات والمناطق المدرسية للمساعدة في إعادة فتح المدارس والحفاظ على تشغيلها الآمن ومعالجة تأثير جائحة فيروس كورونا على الطلاب. مع تخصيص 3 مليارات دولار للتعليم الخاص، و850 مليون دولار للمناطق النائية بالولايات الحدودية، و2.75 مليار دولار لدعم المدارس غير الحكومية، مع تقديم دعم إضافي للأطفال والشباب المُشردين، والسكان الأصليين بولايي هاواي وألاسكا[58].

وتستند الاستراتيجية الأمريكية لمعالجة أزمات التعليم في حالات الطوارئ إلى المبادئ الأربعة التالية[59]:

• **التخفيف Mitigation:** أي التقليل من آثار الأزمة من خلال إعادة إعمار البنية التحتية للتعليم فورًا وإزالة آثار الدمار الواسع الذي خلفته الأزمة. وتنطلق الاستراتيجية الأمريكية من أن حل أزمة التعليم في حالات الطوارئ يُعد جزءًا من استراتيجية أكبر لإعادة تأهيل المناطق المنكوبة عمومًا، فلا يُمكن للطلاب أن يذهب لمدرسة مُعاد تهيئتها، دون أن تعود حياته عمومًا لطبيعتها من حيث المنازل، ومناطق التسوق، ووسائل الاتصالات، ومنافذ الخدمات المُختلفة.

• **الاستعداد Preparedness:** ويُقصد بذلك وضع القُدرات الخاصة بالولاية لخدمة الأهداف التعليمية العامة، وذلك من خلال نقل الطلاب لمدارس أخرى في المناطق السليمة أو الأقل تضررًا، وإدماجهم كُل حسب مرحلته التعليمية في المساق الدراسي الخاص به حتى لا يتخلف عن أقرانه، وتقديم الدعم النفسي اللازم لأولئك الذين فقدوا منازلهم أو بعض من ذويهم. وكذلك يتم تكثيف الدورات التدريبية الالكترونية والتفاعلية مع الطلاب الذين تعرضوا لحالة من حالات الطوارئ من أجل شرح ظروف الحياة الجديدة لهم، وكيف يُمكن التأقلم معها، ومُعالجة الاختلالات والتشوهات النفسية التي يُمكن أن تكون قد أصابت البعض نتيجة التعرض لواحدة من العاهات الجسدية أو الإصابات البارزة.

• **الاستجابة Response:** ويُقصد بذلك تفاعل السياسات البديلة للتعليم مع المُستجبات التي تطرأ على أرض الواقع، فلا تكتفي الدولة باتخاذ خطوات للتخفيف أو الاستعداد لعلاج الأزمة، وإنما يجب أن تكون هناك دائمًا حالة من التواصل العميق مع الأطراف التي تعرضت للكارثة وتم نقلها وإزاحتها من أماكنها لأخرى، من أجل تقييم درجة رضائهم عن الخدمات التعليمية البديلة، وأية مشكلات يُمكن أن تواجههم في مسيرتهم الجديدة، وخصوصًا حالات الطلاب ذوي الإعاقة، وطلاب الأقليات، والذين يُعانون من بعض المُشكلات النفسية أو الاختلافات الثقافية عن أقرانهم، والذين من المحتمل أن يواجهوا مشكلات تتعلق بالتنمر أو عدم القُدرة على تكوين أصدقاء جُدد.

• **التعافي Recovery:** ويعني ذلك عودة الطلاب لأماكنهم ومدارسهم مرة أخرى بشكل طبيعي بعد تجاوز الأزمة، بحيث يكونوا قد تلقوا الدعم النفسي والمادي في المرحلة الانتقالية التي خضعوا فيها لعملية تأهيل علمي وتدريب ذاتي شاملة جعلتهم مؤهلين للتعافي.

في ضوء ما تقدم، ففور إندلاع حرائق كاليفورنيا، قامت الولاية بعدد من الإجراءات، وأهمها[60]:

· خففت الولاية من عدد أيام رعاية الأطفال ورياض الأطفال الانتقالية وأيام الدراسة المطلوبة من الروضة حتى الصف الثاني عشر للمجتمعات المتضررة من الكارثة.
· إصدار الأوامر بأن تعمل المدارس في جميع أنحاء جنوب كاليفورنيا المتضررة من حرائق الغابات المدمرة في شهرى يناير وفبراير على ضمان سلامة الطلاب والأسر والموظفين وحصولهم على احتياجاتهم الأساسية - كل ذلك أثناء محاولة استئناف التعليم والروتين المدرسي الطبيعي قدر الإمكان بعد إغلاق المدارس.

· اتخاذ قرارات فورية بإغلاق عدد 335 مدرسة من مقاطعات لوس أنجلوس وسان برناردينو وريفرسايد وفينيتورا وسان دييغو بصورة مؤقتة، وحصر عدد الطلاب المتضررين والذين تجاوز عددهم وفق احصاء أولي أجرته الولاية 211 ألف طالب وطالبة.

· تخصيص الأموال اللازمة لإعادة بناء المدارس المتضررة من الحرائق وخصوصًا مدارس لوس أنجلوس الموحدة - Palisades Charter Elementary و Marquez Charter Elementary لكونها الأكثر تقدمًا وتطورًا ، وتُصنف بأنها ثاني أكبر نظام مدرسي بالولايات المتحدة عمومًا.
· تشكيل خلية نحل من موظفي وعمال المدارس من أجل تنظيف المدارس الأقل تضررًا "على مدار الساعة" لضمان سلامة الحرم الدراسي للطلاب والموظفين، واستئناف الأنشطة الخارجية بما في ذلك التربية البدنية والاستراحة.

· نقل الطلاب في المدارس التي دمرتها الحرائق لمدارس أخرى في نفس المستوى الدراسي الخاص بكل طالب، وفي مدارس مناظرة لها، أى تعمل وفق نفس النظام، وذلك مع تكييف الدورات التدريبية للطلاب المتنقلين لدمجهم بالمدارس الجديدة، وكذلك توعية طلاب المدارس المستقبلية للتعاون وتفهم ظروف أقرانهم.

· تزويد الطلاب والأسر وموظفي المدارس بالاحتياجات الأساسية من خلال تفعيل دور المجتمع المدني جنبًا إلى جنب مع سياسات الحكومة. وعلى سبيل المثال، قامت جمعية موظفي المدارس في كاليفورنيا (لوس أنجلوس) وهو اتحاد يمثل موظفي المدارس، بتوفير منطقة للموظفين النازحين من مسكنهم الرئيسي، مع تقديم ما يصل إلى خمسة أيام إجازة مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى 500 دولار لكل موظف نازح للمساعدة في التكاليف قصيرة الأجل.

· إنشاء خطوط ساخنة لتلقي الاتصالات من الأسر والموظفين لتقديم الدعم النفسي والاستشارات الفنية لطلاب وموظفي وعمال المدارس المتضررة، مع تقديم بعض الرعاية خصيصًا للأطفال.

· قرر المشرف العام على التعليم بولاية كاليفورنيا فتح الباب للتبرعات العامة من خلال الدخول في شراكة مع SupplyBank.org لجمع أموال المتبرعين لإعادة بناء المجتمعات والمدارس وتقديم دعم مالي للأسر وأولياء الأمور والموظفين والعمال. ولتشجيع المواطنين على التبرع، صرح في 8 يناير الماضي قائلاً "في أوقات الأزمات، يثبت سكان كاليفورنيا باستمرار مرونتهم وكرمهم بينما نستمر في التعامل مع آثار تغير المناخ...دعونا نستمر في التوحد ودعم المحتاجين وهم يعملون على البقاء آمنين وإعادة البناء".

3. الخبرات الإقليمية:

ويشمل ذلك خبرة الاعتماد على الموارد المحلية والخارجية في حالة الحرب الأهلية السورية، والتعامل العقلاني للحكومة المغربية مع احتجاجات المعلمين 2023، والشراكة بين حكومة كردستان العراق والمؤسسات الدولية، وتجربة الدراسة بقطاع غزة أثناء العدوان الإسرائيلي.

أ- الخبرة السورية:

خلق المجتمع المدني السوري طوال سنوات الأزمة في الأعوام التي تلت الثورة السورية في 2011 أبنيته ومؤسساته الخاصة به والتي حاولت تحقيق قدر من الاستدامة في التعليم الأساسي وخصوصًا للأطفال. تُمثل حالة الأزمة السورية تحديدًا أحد أكثر الحالات تطرفًا في عدد حالات النزوح، وفقدان الحق في التعليم، وفقدان البنى التحتية والموارد والبرامج الفنية، وكذلك الكوادر البشرية المُدربة والمؤهلة لتقديم خدمة تعليمية معقولة للذين تعرضوا للاعتقال، والوفاة، أو هاجروا خارج البلاد. فمع نشوب الحرب، نزح أكثر من 9 مليون سوري داخل بلادهم، فيما هاجر ما يزيد على 6 مليون سوري خارج البلاد، هذا فضلًا عن انتشار المواجهات المسلحة بين النظام والمُعارضة، وبينه وبين الجماعات الإرهابية، وبين الجماعات الإرهابية وبعضها البعض مما جعل استدامة التعليم النظامي أمرًا مُستحيلًا[61].

ومع ذلك، تمكن المُجتمع المدني السوري في مناطق الصراعات، وخاصة الهيئات الدينية، من توليد سياسات بديلة هدفت إلى تعليم الأطفال أساسيات اللغة العربية والدين والحساب، وبعض المعارف العلمية والشرعية، هذا فضلًا عن تقديم الدعم النفسي للطلاب، وهو الأمر الذي ساهم في تحقيق الحد الأدنى من المعرفة اللازمة لتطور عقولهم ومهاراتهم، وتحقيق الترابط فيما بينهم لتحقيق التعافي من فقدان الأقارب، أو التعرض لأزمات نفسية نتيجة ويلات الحرب والنزوح. واعتمدت المؤسسات في هذا الجهد على مواردها المحلية.

وتوضح الصورة التالية كيف تعامل المُجتمع المدني مع الموارد المحدودة التي يمتلكها حيث تغيب المدرسة كمؤسسة تعليمية بتكوينها وبنيتها المعروفة، من معامل للحاسوب، ومختبرات للعلوم، وقاعات للدراسة، وقاعات للرياضة والموسيقى والترفيه. ففي المُقابل، يقف الأستاذ الذي يعيش في أحد المخيمات على الحدود مع تركيا، في "خيمة دراسية" تفتقر لأبسط المقومات الأساسية، ومُقامة على قطعة أرض غير ممهدة ومُحاطة بقطع من القماش المُهترئ، ودون وجود سبورة أو شاشة عرض أو أية وسيلة ليشرح الأستاذ عليها المادة العلمية ويبسطها للطلاب، ويجلس الطلاب على قطع خشبية صممها أولياء الأمور بشكل طوعي لتعليم أبنائهم[62].



لكن غلب على هذه الخبرة تنامي التأثير الخارجي في أماكن الصراعات، وذلك نتيجة الاعتماد على الفاعلين الخارجيين في سد فجوة التمويل خاصة في مناطق الشمال السوري. فعلى سبيل المثال، تلقى العديد من دور التعليم، والمؤسسات الدينية المعنية بالتعليم المساعدات والمعونات من الحكومة التركية، والتي أشرفت على بناء عدد من المدارس، وتقديم الكوادر الفنية للقيام بالتدريس، وتدريب عدد من المعلمين السوريين على وسائل التعليم الحديثة. وقد ارتبط ذلك، بتعليم اللغة التركية أساساً، وتسييل الضوء على تاريخ تركيا العثماني، وتعزيز النفوذ التركي في هذه المناطق.

ب- الخبرة المغربية في التعامل مع احتجاجات المعلمين:

شهد المغرب طيلة عام 2023 صعوداً مضطرباً لتظاهرات وإضرابات معلمي النظامين الأساسي والثانوي، والتي رجعت، في جانب كبير منها، إلى عدم استجابة الحكومات المتعاقبة لبعض المطالب الاقتصادية التي أثارها المعلمون في ضوء الارتفاع العام لمستويات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية. وتعلق ذلك بتحسين مستوى مداخلهم، وخفض ضرائب الأجور، وزيادة المعاشات، وإلغاء الجزاءات والعقوبات التأديبية، وإدماج المعلمين بعقود مؤقتة، البالغ عددهم 140 ألفاً، كموظفين عموميين. وزاد من دافعية هذه الإضرابات اعتراض قطاع من المعلمين على تمسك الحكومات المتعاقبة منذ عام 2016 بتوجيهات البنك الدولي وخطته لإصلاح النظام الاقتصادي التي قضت بتقليص أعداد الموظفين العموميين ووضع حد أقصى للتعيينات، واعتبارهم سياسات البنك الدولي بمثابة "ضغوط خارجية تربط التعليم بمقتضيات الخصخصة"، وأفكار "الليبرالية الجديدة" دون مراعاة لاحتياجاتهم الاقتصادية.

اتخذت احتجاجات المعلمين أشكالاً متنوعة، تراوحت بين امتناع الآلاف منهم عن إعلان درجات الطلاب، وتنظيم تظاهرات حاشدة بشكل دوري، والإضراب الجزئي أو الكلي عن العمل. وكانت محصلة ذلك عدم قيام مئات المدارس بوظائفها، وإلغاء أجزاء من المقررات الدراسية، وتمديد العام الدراسي الجاري في بعض المناطق لتعويض الطلاب علمياً، والتلويح بإمكانية إلغاء امتحانات الفصل الدراسي الأول في مناطق أخرى، ولجوء العديد من الأسر لتحويل أولادهم إلى المدارس الخاصة، هذا فضلاً عن تزايد المخاوف من أن يتحول العام الدراسي الحالي إلى "سنة بيضاء"، نسبة إلى فراغ أوراق الطلاب من الحبر الأسود، وأن عقولهم كصفحة بيضاء لم تتلق جديداً لتوفيقهم عن الدراسة والتحصيل العلمي.

وتفاقت الأزمة في المغرب بسبب قوة المجتمع المدني ورفضه لسياسات الحكومة، ووصل الأمر إلى أن المعلمين المغاربة رفضوا أن تمثلهم النقابات التعليمية من الأساس لأنهم يعتبرونها صوتاً للحكومة وليس للدفاع عن مصالحهم، بل وضغطوا على الحكومة كي تعترف بكيان مستقل عن النقابات أنشأه المعلمون أنفسهم بالتنسيق فيما بينهم بطول البلاد وعرضها، وأطلقوا عليه "تنسيقيات الأساتذة" وذلك كممثل لمطالبهم في أية عملية تفاوضية بشأن حقوقهم. من ناحيتها، رفضت حكومة المغرب التعامل مع التنسيقيات أول الأمر حتى لا تخضع للمعلمين، وباعتبار أن أعضاء النقابات منتخبون ولديهم رخصة قانونية تمكنهم من التفاوض معها خلافاً للتنسيقيات، وهو ما دفع المعلمين إلى تنظيم مسيرات احتجاجية واسعة النطاق، ولكنها في الوقت ذاته استجابت للكثير من مطالبهم الاقتصادية، في مُقابل القيام بالمهام الدراسية المنوط بهم تأديتهم **وقد تبنت الحكومة المغربية استراتيجية عقلانية جوهرها ما يلي:**

تقديم الحل التفاوضي والعقلاني على الحل الأمني من خلال تشكيل قناة للتواصل بين تنسيقيات الأساتذة والنقابات التعليمية من أجل الوصول لصيغة مُشتركة تُعبر عن المعلمين وتنقل مطالبهم للحكومة.

عدم رضوخ الحكومة لمطالب التنسيقيات، والتعامل بميزان حساس مع التوجهات المُتطرفة لبعض المُدرسين الراغبة في وقف العملية التعليمية برمتها. إلزام الأساتذة بإعلان الدرجات التي قرروا حبسها عن الطلاب حتى يلتحق الطلاب بالعام الدراسي الجديد دون مشكلات.

تعويض الطلاب عما فاتهم من فصول دراسية من خلال تقديم عدد من الفصول الدراسية الإضافية في فترة مسائية لاحقة على مواعيد الفصول الدراسية العادية. تشكيل لجنة مُتخصصة لتقييم حالة المخرجات التعليمية، وتحديد الموضوعات التي لم يتمكن الطلاب من دراستها من أجل تضمينها في مُقررات الفصل الدراسي اللاحق. ربط الحوافز المادية للمعلمين بضوابط الإنجاز والالتزام بمواعيد الفصول، والقيام بمهام الشرح ووضع الامتحانات والتصحيح.

ج- الشراكة بين حكومة كردستان العراق والمؤسسات الدولية: اعتمد اقليم كردستان العراق خلال سنوات الحرب مع داعش على البرامج الدولية التي تتم بصورة أساسية عبر الشراكة بين الحكومة، والمجتمع المدني العراقي، والمؤسسات الدولية. فعلى سبيل المثال، قام الاتحاد الأوروبي في عام 2016 بتمويل مشروع "الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي الشامل عالي الجودة للنازحين واللاجئين في المناطق المتضررة من النزاع في العراق" بمجموع أموال بلغ ما يوازي وقتها 12.3 مليون دولار، مع وجود دعم فني هائل من مُنظمة اليونسكو. وقد تعاون الاتحاد واليونسكو مع عدد من الشركاء المحليين بالعراق وأبرزهم: جمعيتي وادي وجيندا اللتان تعملان بالأساس في مجال تقديم الدعم الفني للمعلمين والطلاب من اللاجئين السوريين، ومنظمة المساعدة العامة في الأنبار، ومنظمة الناس في حاجة والمرتبقي في نينوى.

ركز المشروع بشكل رئيسي على تعزيز قدرة الحكومة والمنظمات غير الحكومية على استدامة التعليم في حالات الطوارئ ودعم الوصول إلى تعليم 100 ألف طفل عراقي ممن تأثروا بالنزاع. وشملت أنشطة المشروع، على سبيل المثال لا الحصر، تسجيل الطلاب غير الملتحقين بالمدارس، وتدريب المعلمين ومنظمات أولياء الأمور والمعلمين، وتوفير المواد التعليمية، وتجديد المدارس وتوفير فصول دراسية تعويضية ودعم نفسي واجتماعي للأطفال بناءً على الاحتياجات على أرض الواقع[63].

د- تجربة فلسطين: تعرض قطاع غزة للعديد من عمليات العدوان الإسرائيلي، وبسبب عدم توافر معلومات دقيقة عن حالة الدمار التي خلفتها الحرب بين عامي 2023-2025، فإن أحدث احصاءات منشورة عن آثار حرب 2014 على القطاع التعليمي بغزة توضح تعرض 538 مؤسسة تعليمية للقصف والضرر الشامل، وشمل ذلك: 187 مدرسة حكومية، و91 مدرسة تابعة لوكالة الغوث، و49 مدرسة خاصة، و199 روضة أطفال، و3 مؤسسات تعليم عالي تابعة للحكومة، و9 مؤسسات تعليم عالي غير

حكومية، وذلك بتكلفة إجمالية تزيد عن 33 مليون دولار. أضيف إلى ذلك وفاة 21 موظفًا من موظفي وزارة التعليم، و316 طالبًا وطالبة، وإصابة 1960 آخرين منهم 75 طالبًا من المدارس الحكومية أصيبوا بإعاقة دائمة، كما أن عددًا من الطلبة أصبحوا آيتًا بعدما فقدوا آباءهم، بالإضافة لوفاة وإصابة المئات من طلبة الجامعات.

أدت هذه الظروف إلى تراجع واضح في مستوى الجودة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وبالتالي تدنى المستوى التحصيلي للطلبة، حيث انخفض معدل ساعات الدراسة بشكل حاد، وقد أفادت دراسة "عفونة" أن ثلث أطفال العينة في المدارس التابعة لوكالة الأونروا واجهوا صعوبة في القراءة والكتابة، بسبب العنف والحصار المفروض من قبل الاحتلال العسكري، بالإضافة إلى انقطاع الكهرباء لفترة تتراوح بين 8-16 ساعة في اليوم على الأقل، مما أدى إلى تراجع المستوى التعليمي، وارهاق الطالب نفسيًا وصحيًا أثناء المذاكرة.

ولمواجهة هذه التحديات، وبفضل دعم المجتمع المحلي ووكالة الأونروا وخبراتها الواسعة في هذا المجال، فقد تم إعداد برامج لتعليم الطلبة الجرحى في المستشفيات، وأماكن سكنهم، وإعداد تدريب للمعلمين والطلبة على الإسعافات الأولية والسلامة العامة، وسبل التعامل مع الأزمات، وعمليات الإخلاء ومكافحة الحرائق، والتعامل مع الأجسام المشبوهة، والتعليم الشعبي في حالة عدم مقدرة المعلمين والطلبة للوصول إلى مدارسهم، بسبب حصار القطاع، وتقديم الدعم النفسي لمن فقدوا أطراف من أجسادهم أو بعض ذويهم وأقاربهم، والعمل على استخدام الموارد المحلية لترميم وصيانة البنية التحتية التعليمية. والأرجح أن تكون هذه المنظومة التعليمية قد تعرضت للدمار الشامل بفضل العدوان الإسرائيلي الشامل على القطاع بعد أحداث أكتوبر 2023.

ويكشف تحليل هذه الخبرات السابقة عما يلي:

1. وجود مسارات مختلفة لتعطل العملية التعليمية إما بسبب كوارث طبيعية مثل حرائق ولاية كاليفورنيا وزلزال ولاية غوجارات بالهند، أو بسبب أعمال عسكرية عداوية مثلما هو الحال في تجربة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، أو حالة سوريا بعد نشوب الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية فيها، أو في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي المتكرر عليه، أو بسبب احتجاجات وتظاهرات المعلمين كما اتضح في الحالة المغربية.

2. تشابه بعض الأطر المؤسسية الخاصة بالتصدي لأوضاع الطوارئ في العملية التعليمية في الولايات المتحدة، وفي مصر. فعلى غرار الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ (FEMA)، توجد في مصر اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر، والتي تم إنشائها بمجلس الوزراء في 2016، وصدر القرار رقم 905 لسنة 2024 بإعادة تشكيلها في مارس من نفس العام، وذلك لتكون برئاسة مُساعد أمين عام مجلس الوزراء لشئون إدارة الأزمات والكوارث، وعضوية كل من: مُدير إدارة الأزمات بالقوات المسلحة، ومُدير الشبكة الوطنية للطوارئ والسلامة العامة، ورئيس اللجنة التنسيقية لإدارة الأزمات والكوارث، ورئيس هيئة الإسعاف المصرية، وممثلين عن جميع الوزارات والمُحافظات، وممثلين عن عدد من الأجهزة السيادية الأخرى.

وبالنظر إلى طبيعة اختلاف شكل الدولة بين مصر والولايات المتحدة، فقد خول القرار- في مادته الثانية - سلطات إدارة الأزمات والكوارث للمُحافظين كُل في نطاقه الجغرافي، وللوزير المُختص حسب طبيعة الأزمة أو الكارثة، وأن يتم ذلك بالتنسيق مع رئيس اللجنة القومية[64]. ونص القرار على أنه في حالة "اتساع نطاق التأثير وتعدد الاختصاص" تشكل مجموعة عمل بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

3. اختلاف أهداف الدعم الدولي المقدم للدولة في حالة الطوارئ في العملية التعليمية، فبينما تركز المنظمات الدولية خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة على تخفيف حدة الضرر الذي يلحق بالطلاب ومستقبلهم، تستغل بعض الدول هذه الحالات لخدمة أهدافها الإستراتيجية على النحو الذي برز في حالة الولايات المتحدة في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وفي توسع النفوذ التركي في مناطق الشمال السوري.

خامساً: التوصيات المقترحة والتدخلات المطلوبة

بالرغم من تمتع مصر بمستوى استقرار تعليمي مُرتفع مُقارنة بالعديد من دول العالم، إلا أن تغيرات عالم اليوم تجعل وجود إطار تشريعي، وسياسات متخيلة بديلة، وأفرع داخل المؤسسات أو الهيئات المعنية بشؤون التعليم على استعداد كامل لأية طوارئ مُحتملة أمراً لا مفر منه خاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً مثل الأطفال والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين. في هذا الإطار، يمكن تقديم عدد من التوصيات العامة التي يُمكن أن تساهم في تطوير اهتمام الدولة والمجتمع المدني باستدامة التعليم في حالات الطوارئ ، وذلك على النحو التالي:

1. على المدى القصير والمتوسط

أ- الهياكل المؤسسية والسياسات العامة:

تشجيع اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء على وضع خطط قطاعية لمواجهة الأزمات والكوارث بمشاركة الوزارات المعنية علي ان يتم صياغة خطة الطوارئ في مجال التعليم بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني المعنية. وقيام هذه الخطة باعداد خريطة بأماكن الطوارئ المحتملة وتوقيتاتها، وذلك بالاستفادة من خبرة مواجهة الأزمات والكوارث السابقة، وبالتنبؤ بالتغيرات المناخية المتوقعة في السنوات القادمة خاصة في الإسكندرية وبعض المحافظات الحدودية.

· ضرورة تضمين بالاستراتيجية الوطنية للتعليم 2024-2030 عن التعليم جزءاً عن حالات الطوارئ والأزمات، وأن يكون ذلك مصحوباً بخطة تنفيذية تحدد الأدوار المختلفة من كافة المشاركين في المنظومة التعليمية.

تطوير نهج لا مركزي لإدارة الأزمات والمخاطر في العملية التعليمية من خلال رفع قدرات لجان إدارة الأزمات والكوارث على مستوى المديريات التعليمية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية على مستوى كل محافظة، وبحيث لا يقتصر النشاط الرئيسي على تدريب الطلاب على خطة الإخلاء في حالة حدوث الكوارث.

تطوير دور الإدارة العامة لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر بوزارة التربية والتعليم بحيث يضاف إلى أدوارها مجالات مثل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من حالات الطوارئ، وأدوات لقياس مدى تفاعل الأطراف المنخرطة في حالة الطوارئ مع الخدمات التعليمية البديلة.

إنشاء وتطوير قواعد بيانات وطنية متكاملة بالطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، وبحيث يمكن الوصول إليهم ولذويهم أثناء فترات الطوارئ.

ب- دور المجتمع المدني:

إدراج مكون الطوارئ في العملية التعليمية كأحد مجالات الاهتمام البحثية والمهنية في منظومة عمل الاتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية، وفي مجالات اهتمام أعضائه. تكثيف ندوات التوعية بمفهوم التعليم أثناء الطوارئ وآليات تطبيقه للجمعيات والمؤسسات الأهلية خاصة تلك التي تتركز في الأماكن النائية والحدودية، والأكثر تعرضاً لظروف التغيرات المناخية.

التنسيق مع جمعية الهلال الأحمر بوصفها الجمعية الأساسية المعنية بمجال الإغاثة في مصر بشأن إدراج مكون التعليم أثناء الطوارئ في مجالات عملها مع إضافة البعد الخاص بالدعم النفسي والاجتماعي بالتعاون مع المؤسسات المختصة بذلك. ويمكن في هذا الإطار، تشجيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية النشطة في مجال التعليم على إنشاء إدارات متخصصة لتقديم الدعم النفسي لأطراف المنظومة التعليمية ضمن هيكلها المؤسسية.

ج- الاستفادة من خبرة الدولة في مواجهة جائحة كورونا، وذلك من خلال [65]:
التوجه نحو زيادة الاستثمارات في تنمية وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية للمؤسسات التعليمية، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة، مما يساعد على تدفق المعلومات بين شبكات التعلم بالقدر الكافي.

إعادة تعريف دور المعلم من خلال تجاوز مفهوم إتاحة التعليم إلى مفهوم الجودة المقرون بتعديل وتطوير المناهج، وعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالمدارس والجامعات لإدارة المناهج الدراسية وفقاً للصيغة التي سوف تتبناها الدولة سواء كان تعليم عن بعد، أو تعليم هجين.

تطوير المهارات العلمية، وتعزيز الإبداع، والعمل التعاوني، والقدرة على التواصل والعمل في مجموعات والانفتاح على العالم والثقافات الأخرى.

الاستعانة بالبحث الإذاعي والتلفزيوني ومنصة اليوتيوب فيما يسمى بالتعليم المزيج. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إعادة تفعيل تلك القنوات وتطوير برامجها لتصبح عالية الاستقطاب متعددة الوسائط. كما يمكن التنسيق مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لضمان إتاحة باقات مخفضة مدعومة للطلاب، والتنسيق مع الجهات المانحة ورجال الأعمال لتوفير أجهزة حاسوب شخصية بالتقسيط.

· عقد الاتفاقيات والشراكات مع بعض الجامعات المتقدمة لتوفير التدريب والتعليم عن بعد، وذلك لتبادل الخبرات والمعلومات مما يساهم في تطوير ورفع المستوى العلمي والعملية لأعضاء الهيئة العلمية والخريجين.

· لتفادي الآثار النفسية والاجتماعية التي يتركها التعليم الإلكتروني على الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور، ينبغي مراعاة التحديد السليم للتوقعات، وخلق الحافز لدى المتعلم، وتطوير الثقافة الداعمة للتعليم الإلكتروني، والتخطيط الجيد لليوم الدراسي، وتنظيم البرنامج التعليمي، والاهتمام بالمؤثرات الصوتية والمرئية.

1. على المدى الطويل:

أ- إطلاق إستراتيجية مخصصة لمواجهة أوضاع الطوارئ في العملية التعليمية، وذلك بالاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية، وأبرزها في المنطقة إستراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر لوزارة التربية والتعليم في الأردن للفترة 2023-2027، والتي طورتها بدعم فني من اليونسكو ومعهدا الدولي للتخطيط التربوي (IIEP) [66]. ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، باعتبارها شبكة مفتوحة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة ونشطة بصورة لافئة في مجال استدامة التعليم في حالات الطوارئ[67].

ب- من المهم أن تستند هذه الإستراتيجية إلى معايير الحد الأدنى التي وضعتها الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) والتي تركز على صكوك واتفاقيات دولية بشأن حقوق الانسان[68]، وتعمل على تعظيم الاستفادة من الموارد المحدودة للتصدي للأزمات لأبعد مدى زمني ممكن، **وتقوم على المعايير التالية[69]:**

· **المعايير التأسيسية:** مشاركة المجتمع من خلال التبرع بالوقت والمال، والتنسيق بين الجهات الحكومية العاملة بمجال التعليم وبينها وبين المجتمع المدني الفاعل في المجال ذاته، ووضع معايير لمتابعة وتقييم هذه الإستراتيجية لتصحيح الأخطاء الناجمة عنها وتعزيز المساءلة والشفافية.

· **إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية الجيدة:** ضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم، وتوفير الحماية المجتمعية والصحية والمعيشية الجيدة للمعلمين والطلاب[70]، تزويد المرافق والبنية التحتية بالموارد اللازمة لاستدامة العملية التعليمية في ظل الكوارث وخصوصاً التكنولوجيا والانترنت القوي والسريع.

· **التدريس والتعلم:** مواكبة المناهج التعليمية للتغيرات المفاجئة، وتعزيز ثقافة الاستفادة من التعليم غير الرسمي، وتطوير طرق التدريس وعمليات التعلم عن بعد، مع التقييم المستمر لنتائج التعلم عن بعد وخصوصاً على صعيد تطوير المهارات الخاصة بالكتابة إذ أن تسليط الضوء على المهارات الحدية والتي تتمثل في الاجابات الصح أو الخطأ في الاختبارات، وتعود الطلاب على التفكير بالمنطق الحدي قد يؤدي إلى تراجع قدراتهم على كتابة المقالات بشكل لائق.

· عقد الاتفاقيات والشراكات مع بعض الجامعات المتقدمة لتوفير التدريب والتعليم عن بعد، وذلك لتبادل الخبرات والمعلومات مما يساهم في تطوير ورفع المستوى العلمي والعملية لأعضاء الهيئة العلمية والخريجين.

· لتفادي الآثار النفسية والاجتماعية التي يتركها التعليم الإلكتروني على الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور، ينبغي مراعاة التحديد السليم للتوقعات، وخلق الحافز لدى المتعلم، وتطوير الثقافة الداعمة للتعليم الإلكتروني، والتخطيط الجيد لليوم الدراسي، وتنظيم البرنامج التعليمي، والاهتمام بالمؤثرات الصوتية والمرئية.

1. على المدى الطويل:

أ- إطلاق إستراتيجية مخصصة لمواجهة أوضاع الطوارئ في العملية التعليمية، وذلك بالاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية، وأبرزها في المنطقة إستراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر لوزارة التربية والتعليم في الأردن للفترة 2023-2027، والتي طورتها بدعم فني من اليونسكو ومعهدا الدولي للتخطيط التربوي (IIEP) [66]. ويُمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، باعتبارها شبكة مفتوحة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة ونشطة بصورة لافئة في مجال استدامة التعليم في حالات الطوارئ[67].

ب- من المهم أن تستند هذه الإستراتيجية إلى معايير الحد الأدنى التي وضعتها الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) والتي تركز على على صكوك واتفاقيات دولية بشأن حقوق الانسان[68]، وتعمل على تعظيم الاستفادة من الموارد المحدودة للتصدي للأزمات لأبعد مدى زمني ممكن، **وتقوم على المعايير التالية[69]:**

· **المعايير التأسيسية:** مشاركة المجتمع من خلال التبرع بالوقت والمال، والتنسيق بين الجهات الحكومية العاملة بمجال التعليم وبينها وبين المجتمع المدني الفاعل في المجال ذاته، ووضع معايير لمتابعة وتقييم هذه الإستراتيجية لتصحيح الأخطاء الناجمة عنها وتعزيز المساءلة والشفافية.

· **إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية الجيدة:** ضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم، وتوفير الحماية المجتمعية والصحية والمعيشية الجيدة للمعلمين والطلاب[70]، تزويد المرافق والبنية التحتية بالموارد اللازمة لاستدامة العملية التعليمية في ظل الكوارث وخصوصاً التكنولوجيا والانترنت القوي والسريع.

· **التدريس والتعلم:** مواكبة المناهج التعليمية للتغيرات المفاجئة، وتعزيز ثقافة الاستفادة من التعليم غير الرسمي، وتطوير طرق التدريس وعمليات التعلم عن بعد، مع التقييم المستمر لنتائج التعلم عن بعد وخصوصاً على صعيد تطوير المهارات الخاصة بالكتابة إذ أن تسليط الضوء على المهارات الحدية والتي تتمثل في الاجابات الصح أو الخطأ في الاختبارات، وتعود الطلاب على التفكير بالمنطق الحدي قد يؤدي إلى تراجع قدراتهم على كتابة المقالات بشكل لائق.

• **المعلمون وسائر العاملين بالمجال التعليمي:** ربط عمليات التوظيف والاختيار بالقدرة على التعامل مع متطلبات التعلم عن بعد، والقيام بتقديم الدعم التدريبي المستمر للعاملين بالمجال التعليمي بحيث ترتبط الترقيات الوظيفية للمدرسين بمقدار وحجم التقدم في المستوى المعرفي والمهارات الخاصة بالتواصل والتعلم عن بعد.

• **توفير الأطر التشريعية والمؤسسية لنجاح هذه الإستراتيجية:** وذلك من خلال صياغة قانون يوضح إمكانية استدامة التعليم في حالات الطوارئ، وسياسات التعافي، ويحدد المسؤوليات والمهام المنوطة بالأطراف المختلفة أسوة بـ "قانون الإغاثة الطارئة والكوارث التعليمية" بالولايات المتحدة. ومن المهم أن يرتبط هذا التشريع الوطني بالمعايير الدولية لمخاطبة الجهات الدولية الفاعلة للحصول على التمويل والدعم التقني والفني اللازم. ويمكن التفكير في إنشاء صندوق للإغاثة الطارئة للمدارس في حالة الطوارئ.

ج- وضع خطة تنفيذية بديلة للتعليم في حالات الطوارئ تستند إلى أربعة برامج للتعليم [71]:
• **التعليم المُسرّع Accelerated learning** وهي برامج مرنة تتناسب مع مختلف الأعمار وتتم في إطار زمني سريع هدفها توفير التعليم الأولي للأطفال، والشباب المحروم من التعليم، والذين تجاوزوا سن التعليم، والأشخاص غير الملتحقين بالمدارس بسبب عدم قبول أوراقهم أو غيرها من الأسباب ويهدف البرنامج وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى استكمال التعليم والحصول على المهارات الأساسية اللازمة للحياة.

• **التعليم المكثف عبر الإنترنت Massive open online courses** ، وذلك بما يضمن استدامة عملية التعليم عن بعد. ويتطلب ذلك إتاحة الإنترنت، والأدوات التكنولوجية، والثقافة الإلكترونية عند مُتلقي الخدمة التعليمية، وكذلك مصدر الخدمة ذاتها، وأن تتحول المدرسة إلى شكل تفاعلي جديد قادر على الاستدامة في ظل التحديات.

• **التعلم بالمشروع الإلكتروني** وهو نموذج قائم على تعلم المفاهيم والمبادئ الأساسية ثم يقوم الطلاب بتطبيقها لحل مشكلات واقعية باستخدام وسائط تكنولوجية. ويتسم ذلك بالانتقال من التعلم المتمحور حول دور المعلم، إلى التعلم المتمحور حول دور الطالب، ومن الجهد الفردي في إعداد المادة العلمية والشرح للأستاذ، إلى الجهد البحثي والجماعي للطلاب، مع وجود إشراف وتنظيم من الأستاذ. وفي هذا النمط يتم التحرر من الكتب المدرسية، والانفتاح على المواد المرئية والمسموعة والمتاحة على الإنترنت وهو يتناسب بصورة أساسية مع التعليم الجامعي.

• **التعليم الهجين أو المُدمج** وهو يعمل على الدمج بين التعليم الإلكتروني الحديث، والتعليم التقليدي في وقت واحد، ويُمكن أن يتم في حالات الطوارئ غير الممتدة، وقد يمهد الطريق للانتقال للتعليم الإلكتروني الكامل.

ومن المهم الإشارة إلى أن البرامج السابقة يجب أن تشمل في جانب منها على تعزيز القوة الرمزية للمجتمع والدولة من خلال تسليط الضوء في جانب من بعض المقررات على مواجهة الأفكار المتطرفة، وتعزيز ثقافة التسامح، والحرص على تأدية النشيد الوطني للدولة، بحيث لا تقتصر العملية التعليمية على المضمون وحسب، وإنما تضمن أيضًا استدامة الولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها[72].

الهوامش

- [1] حماية التعليم في حالات الطوارئ: نسخة طويلة، الحملة العالمية للتعليم، مُتاح على رابط: <https://shorturl.at/J64Ed>
- [2] مروة مصطفى حميدة، تفعيل دور المشاركة المجتمعة في إدارة الأزمات المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي في محافظة الفيوم على ضوء معايير الشبكة الدولية المشتركة للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية (المجلد 10-العدد9)، يوليو 2023، ص ص 555-606.
- [3] الشيماء صلاح، معايير ضمان جودة التعليم في حالات الطوارئ، المجلة التربوية لتعليم الكبار (المجلد 5-العدد2)، أبريل 2023، ص ص 29-61.
- [4] Education in crisis situations: A commitment to action, Transforming Education Summit, 2022, available on: <https://www.un.org/en/transforming-education-summit/education-crisis-situations>
- [5] Education in Emergencies: EU and UNICEF call for increased commitments to invest in safe and quality education for children in crisis, European Commission, Brussels, 22 March 2023
- [6] Sogand Torani, The importance of education on disasters and emergencies: A review article, Journal of Education Health Promotion, Volume 8(85), Apr 2019.
- [7] The Inter-agency Network for Education in Emergencies (INEE), 2018, Available on: [https://inee.org/sites/default/files/resources/INEE Strategic Framework 2018-2023 ENG.pdf](https://inee.org/sites/default/files/resources/INEE%20Strategic%20Framework%202018-2023%20ENG.pdf)
- [8] مانويس أنطونيوس (مُحررًا)، التقرير العالمي لرصد التعليم: بناء الجسور لا الجدران، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2019، مُتاح على: <http://ftdes.net/rapports/371511ara.pdf>
- [9] Emergency Management in the United States, FEMA, Available on: https://training.fema.gov/emiweb/downloads/is111_unit%204.pdf
- [10] الهلال الشريبي الهلال، مستقبل السياسة التعليمية في مصر بعد جائحة كورونا، مجلة بحوث التربية النوعية، العدد 62، أبريل 2021، ص ص 1-26.
- [11] عادل عامر، دور المُجتمع المدني في مبادرة إزالة الأمية، جريدة هرم مصر، 2 أبريل 2023، مُتاح على: <https://shorturl.at/wB8X8>
- [12] استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، رؤية مصر 2030، مُتاح على رابط: <https://shorturl.at/4y1Sr>
- [13] الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030، وزارة التعليم العالي-جمهورية مصر العربية، 2019، مُتاح على رابط: <https://shorturl.at/ffsw5>
- [14] الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ص 38.
- [15] المرجع السابق، ص 40.

[16] نتائج بيانات بحث القوى العاملة للربع الثاني 2024، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 15 أغسطس 2024. متاح على رابط: <https://2u.pw/OyaDTh6v>

[17] نظرة على تقرير البنك الدولي حول نظام التعليم العام في مصر، نشرة انتربرايز، 3 أكتوبر 2022، متاح على رابط: <https://2u.pw/0EVEMyZW>

[18] Ibid.

[19] OECD Economic Surveys: Egypt 2024, OECD ORG, 02 Mar 2024, Available on:

<https://doi.org/10.1787/0ff1a0d7-en>.

[20] بمناسبة اليوم العالمي للمعلم. معلم لكل 27 تلميذ في مصر للعام الدراسي 2023/2024، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 3 أكتوبر 2024. متاح على رابط: <https://2u.pw/OyaDTh6v>

[21] صحيفة الوقائع - مصر، مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، يونيو 2024. متاح على رابط:

[UNHCR-Egypt-Factsheet June-2024-Arabic.pdf](https://www.unhcr.org/eg/News/17004.aspx)

[22] OECD (2024), Education at a Glance 2024: OECD Indicators, OECD Publishing, Paris, Available on: <https://doi.org/10.1787/c00cad36-en>

[23] وزير التعليم يستعرض الخطة الاستراتيجية للوزارة 2029-2024، اليوم السابع، 30 نوفمبر 2023، مُتاح على: <https://n9.cl/8cporc>

[24] رضا حجازي: انضمام مصر للشراكة العالمية للتعليم GPE جاء كخطوة داعمة لجهود الوزارة، الهيئة العامة للاستعلامات، 22 مايو 2024، مُتاح على: <https://n9.cl/viucs>

[25] خلال اجتماعه بمديري المديريات. وزير التربية والتعليم يستعرض الاستعدادات النهائية للعام الدراسي الجديد 2023-2024، الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، 7 سبتمبر 2023.

[26] التعليم: تعليمات للمدارس بشأن التعامل حال حدوث زلزال حفاظًا على سلامة الطلاب، اليوم السابع، 18 فبراير 2023، مُتاح على: <https://n9.cl/houfzn>

[27] إيمان مرعي، التعليم في ظل جائحة كورونا: التحديات والآفاق المستقبلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 12 ديسمبر 2020، مُتاح على رابط: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17004.aspx>

[28] Burde, D., Kapit, A., Wahl, R. L., Guven, O., & Skarpeteig, M. I, Education in Emergencies: A Review of Theory and Research, Review of Educational Research, 87(3), 2017, pp. 619-658.

[29] عهود وافي، قرارات الحكومة المصرية في قطاع التعليم على ضوء جائحة كورونا، المفكرة القانونية، 21 مايو 2020، مُتاح على رابط: <https://shorturl.at/E9f4U>

[30] نهلة سيد عليوة، إدارة أزمة التعليم المصري في ظل جائحة كورونا بإستخدام معايير INEE: نظرة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، جامعة حلوان، 2021، ص ص 13-55.

[31] سياق اللاجئين في مصر، المفوضية السامية لشئون اللاجئين، تاريخ الزيارة 10 فبراير 2025. متاح على رابط:

<https://2u.pw/hOQlyog>

[32] انظر نتائج تقرير المسح السريع بالمشاركة الذي أعدته شركة تواصل مصر للدراسات لصالح مؤسسة مصريين بلا حدود، ويتمويل من مؤسسة مصر الخير والاتحاد الأوروبي في إطار تعزيز أدوار المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي من أجل التنمية المستدامة الشاملة "تمكين مستدام"، والذي تم الإعلان عن نتائجه في الحوار المجتمعي الذي عقد بمدينة أسوان يوم الخميس 20 فبراير 2025.

[33] قرار وزارة التربية والتعليم رقم 284 لسنة 2014 بتاريخ 26/6/2014 بشأن قواعد إلحاق الطلاب الوافدين بالمدارس المصرية والمنح الدراسية لهم وإلحاق الطلاب المصريين العائدين من الخارج بالمدارس المصرية، الوقائع المصرية، العدد 155 تابع (أ) في 7 يوليو سنة 2014، ص 19-3.

[34] انفراجة في أزمة المدارس السودانية الموقوفة بمصر، الشرق الأوسط، 26 نوفمبر 2024، مُتاح على رابط:

<https://2u.pw/qD6MNirw>

[35] إعلان هيئة الإغاثة الكاثوليكية عن مشروع دعم التعليم والتدريب للجائين، أكتوبر 2024، مُتاح على رابط:

<https://shorturl.at/pJyeA>

[36] أسوان تستعد للسيول والأمطار..تظهير وإزالة تعديات بمسار 36 مخرًا صناعيًا و22 سدًا،

اليوم السابع، 5 فبراير 2025، مُتاح على رابط: <https://2u.pw/97gxexitq>

[37] أماكن مُجهزة لإيواء المُتضررين من السيول بأسوان، اليوم السابع، 18 نوفمبر 2021، مُتاح على رابط:

<https://2u.pw/PVIsGmsC>

[38] السيسي يوجه بضم قُرى أسوان إلى "حياة كريمة، الشرق الأوسط، 25 نوفمبر 2021، مُتاح على رابط:

<https://2u.pw/EyaryKOG>

[39] كيرلس مجدي، الاسكندرية تستعد لمواجهة نوة الفيضة الصغرى..3 اجراءات لتقليل تأثيرها، الوطن، 10 ديسمبر 2024، مُتاح على:

https://www.elwatannews.com/news/details/7727745#goog_rewarded

[40] سامي عبد السميح رضوان، سياسة تقويم الضرورة في التعليم العام في ظل جائحة كورونا: دراسة تقويمية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2021، ص 33-34.

[41] الاتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية، تاريخ الزيارة 9 فبراير 2025. مُتاح على رابط:

<https://euepr-eg.com/about-us>

[42] هي: مؤسسة مصريين بلاحدود للتنمية، ومؤسسة نفرتاري للتنمية والرعاية، ومؤسسة افق للتنمية المجتمعية، ومؤسسة حلوان لتنمية المجتمع، وجمعية حواء المستقبل لتنمية الاسرة والبيئة، ومؤسسة النون لرعاية الاسرة، ومؤسسة الفارس النبيل، ومؤسسة وسائل الاتصال من أجل التنمية (اكت)، والمؤسسة التربوية للتدخل المبكر وبناء القدرات، وجمعية الشباب للتنمية البيئة، ومجلس الشباب المصري، والمؤسسة المصرية لدعم اللاجئين.

[43] هي: جمعية المرأة الريفية وتنمية المجتمعات بنيدة، ومؤسسة اهل الخير للتنمية، وجمعية كارمن لتنمية المجتمع، ومؤسسة حورس للتنمية والتدريب ، وجمعية شباب مصر للتنمية بالمشاركة، وجمعية تمكين لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصحة الخير للتثقيف الصحي، وتنمية المجتمع بسوهاج.

[44] تقرير التعليم والتعلم لجودة الحياة: تقرير عن مدى إسهام مؤسسة مصر الخير في توطيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 خلال الفترة من 2016- 2022، المركز العربي لاستدامة العمل الأهلي بمؤسسة مصر الخير، ص 19، وص 56. متاح على رابط:

<https://shorturl.at/IE31p>

[45] التعليم الجيد، جمعية الأورمان، تاريخ الزيارة 10 فبراير 2025. متاح على رابط: <https://shorturl.at/9zWVx>

[46] التعليم، مؤسسة حياة كريمة، تاريخ الزيارة 10 فبراير 2025. متاح على رابط: <https://shorturl.at/sU6hr>

[47] المشروعات والخدمات في مجال التعليم، مؤسسة صناعات الحياة، تاريخ الزيارة 10 فبراير 2025. متاح على رابط:

<https://shorturl.at/D7pd6>

[48] أحمد سيد داوود، في ضوء رؤية 2030، كيف يُمكن حل مشكلة الأمية في مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 21 مايو 2022، مُتاح على رابط:

<https://ecss.com.eg/19452>

[49] عزت حكيم وآخرون، جهود مؤسسات المجتمع المدني في التصدي لمشكلة الأمية في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، (المجلد 21: العدد 4)، أبريل 2020، ص ص 46-61.

[50] انظر إستراتيجية التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي 2024-2030، نسخة غير منشورة، ص 36.

[51] انظر قرار وزاري رقم 179 بتاريخ 7 مايو 2015 بشأن لائحة الانضباط المدرسي المحددة لحقوق الطلاب ومسؤوليات أولياء الأمور واختصاصات العاملين بالمدرسة والمحددة لحقوق ومسؤوليات وواجبات المعلمين وإدارة المدرسة، الوقائع المصرية - العدد 137 (تابع) في 15 يونية سنة 2015.

[52] مقابلة شخصية مع الأستاذة وسام الشريف، الرئيس التنفيذي لمؤسسة مصريين بلا حدود بمقر المؤسسة بمدينة نصر، الخميس 23 فبراير.

[53] شهاب أبو زيد، مبادرة مناطق مدارس آمنة في مصر: مشروع تجريبي في منطقة مصر الجديدة، ورقة سياسات، مركز بحوث هندسة النقل، 2021.

[54] The State of the Global Education Crisis: A Path to Recovery, World Bank, UNESCO and UNICEF, 2021.

[55] الخطة العربية للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2022، مُتاح على رابط:

<http://www.alecso.org/publications/wp-content/uploads/2023/03/strategie.pdf>

[56] American Rescue Plan Act of 2021: ELEMENTARY AND SECONDARY SCHOOL EMERGENCY RELIEF FUND (ARP ESSER), U.S. DEPARTMENT OF EDUCATION FACT SHEET, 2021, Available on:

https://www.ed.gov/sites/ed/files/2021/03/FINAL_ARP-ESSER-FACT-SHEET.pdf

[57] Sara Hamideh, Payel Sen, Erica Fischer, Wildfire impacts on education and healthcare: Paradise, California, after the Camp Fire, Nat Hazards (Dordr), Volume 111(1), Oct 2021, pp. 353–387.

[58] Education Disaster and Emergency Relief Loan Program, 2008, available on: <https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title20-section11611-3&num=0&edition=prelim>

[59] Emergency Management in the United States, FEMA, Available at: https://training.fema.gov/emiweb/downloads/is111_unit%204.pdf

[60] How are universities in California responding to fires and power outages?, Upkeep, Jan 2025, available on: <https://upkeep.com/learning/california-universities-fires/>

انظر أيضًا: حرائق كاليفورنيا.. مأساة إنسانية تهدد التعليم وتكشف أوجه القصور، تايمز أوف إيجيبت، 11 يناير 2025، مُتاح على:

<https://timesofegypt.com/%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%81%D9%88%D8%B1%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7/>

[61] شبلي كاليرتسون ولؤي كونستانت، تعليم أطفال اللاجئين السوريين، إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن، مؤسسة راند، 2015، مُتاح على:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR800/RR859/RAN_D_RR859z1.arabic.pdf

[62] عماد كنعان، التعليم في بيئة الطوارئ السورية دراسة تاريخية توظيفية في مرحلتي التعليم ما قبل الجامعي والجامعي في مناطق المعارضة وتركيا، مجلة تبيان للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد الأول، العدد الأول، ص ص 17-19.

[63] Alhamooze, T., Sabbah, R., Muayad Salih, A., and Mohammed Idress, T., Education in emergencies in Iraq. Iraqi Institute for Development. MIMEO, 2023.

[64] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 05 لسنة 2024، الجريدة الرسمية، العدد 11 (مكرر)، 18 مارس 2024

[65] محمد أحمد عبد العظيم، دليل مقترح لبعض جوانب إدارة التعليم ما قبل الجامعي في مصر في حالات الطوارئ (نزوج اللاجئين وانتشار الأوبئة، دراسة تحليلية)، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، عدد أكتوبر 2020، ص ص 164-256.

[66] وزارة التربية والتعليم تطلق إستراتيجيتها لإدارة الأزمات والمخاطر بدعم من اليونسكو، منظمة اليونسكو، 22 مايو 2024.

[67] الشيماء صلاح، مرجع سابق.

[68] الشيماء صلاح، مرجع سابق.

[69] The Inter-agency Network for Education in Emergencies, Op.Cit.

[70] INEE Minimum Standards, 2024 edition, available on:

<https://inee.org/minimum-standards>

[70] Qingchen Fu, Xing Zhang , Promoting community resilience through disaster education: Review of community-based interventions with a focus on teacher resilience and well-being, PLoS One; 19(1), , Jan 2024, available on: <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10760850/pdf/pone.0296393.pdf>

[71] Maryam Shawky and Amira Ahmed, The Crisis of the COVID-19 Pandemic and the Expansion of ELearning in Egypt, Journal of Educational and Psychological Sciences, Volume(4), Issue(48), 30 Dec 2020, pp.49-68.

[72] عبده موسى وشدي الفاعوري، تقرير عن ندوة بعنوان سياسات التعليم ونظمه في ظل جائحة فيروس كورونا المُستجد(كوفيد-19): تساؤلات وآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، مارس 2021، ص ص 9-1